شرح

«اعتقاد أهل السنة»

للحافظ أبي بكر الإسماعيلي

كَتَبَهُ

أبو حازم

محمد بن حسني المصري السلفي

دار سبيل المؤمنين
للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م

حقوق الطبع محفوظة© ١٤٤١هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو جزء منه. ولا يسمح بترجمته إلىٰ أي لغة أخرىٰ دون الحصول علىٰ إذن خطي مسبق من المؤلف.

81 شارع الهدي المحمدي متفرع من شارع أحمد عرابي - مساكن عين شمس
القاهرة - جمهورية مصر العربية

الجوال: 01007610099(002) - 01140110099(002)

البريد الإلكتروني:
dar_sabilelmomnen@yahoo.com
dar_sabilelmomnen@hotmail.com

للتواصل عبر الفايسبوك:
https://www.facebook.com/dar.sabilelmomnen

صابنا على تويتر:
https://twitter.com/sabilelmomnen

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله ﷺ:

«إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه».

متفق عليه[1].

قال المحدِّث الإمام عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «من أراد أن يصنف كتابًا؛ فليبدأ بحديث: «**الأعمال بالنيات**»[2].

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبه صدَّر البخاري كتابه «الصحيح»، وأقامه مقام الخطبة له؛ إشارة منه إلى أن كل عمل لا يراد به وجه الله؛ فهو باطل، لا ثمرة له في الدنيا، ولا في الآخرة» اهـ[3].

---

(١) رواه البخاري (١، ومواضع)، ومسلم (١٩٠٧) - واللفظ له -، كلاهما من حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البيهقي في «الصغرى» (٣)، وغيره.

(٣) «جامع العلوم والحكم» (ص٩).

مُقَدِّمَة

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله؛ صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

فهذا شرح على رسالة «اعتقاد أهل السنة» للحافظ الإسماعيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكنت قد شرحتها قديما في محاضرات، فأعدتُ النظر في مادة الشرح، وحررتها، واختصرت منها شيئا، على الصورة التي تراها أمامك.

وأسأل الله القبول، والنفع.

ترجمة المصنف[١]

* **اسمه، ونسبه:**

هو أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي الجُرْجاني الشافعي.

الإسماعيلي: نسبة إلى جده إسماعيل.

الجُرْجاني: نسبة إلى (جرجان)، وتسمى أيضا (أَسْتَرَاباذ)، بلدة شهيرة، فُتحت زمنَ سليمان بن عبد الملك -من بني أمية-، وخرج منها خلق من أهل العلم، وجمع تاريخَها الحافظ حمزة السهمي في كتاب مطبوع معروف: «تاريخ جرجان»، وهي تقع اليوم في شمال (إيران).

الشافعي: مذهبًا، وقد كان من فقهاء الشافعية؛ ولكن عنايته بالحديث أكثر، فنادرا ما يُذكر في كتب المذهب.

* **مولده، ووفاته:**

وُلد سنة ٢٧٧، وتُوُفِّي سنة ٣٧١، عن ٩٤ عامًا.

* **من شيوخه:**

الإمام ابن خزيمة، والحافظ أبو يعلى الموصلي، والحافظ أبو العباس السَّرَّاج، والحافظ أبو القاسم البغوي الكبير، والحافظ جعفر الفريابي، والحافظ محمد بن عبد الله مُطَيَّن، والحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة.

* **من تلاميذه:**

الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، والحافظ أبو بكر البَرْقاني، والحافظ حمزة السهمي.

---

(١) مأخوذة من مقدمة تحقيق الرسالة لجمال عزُّون، مع زيادات.

*** من ثناء العلماء عليه:**

قال الحافظ أبو محمد الحسن بن علي -المعروف بابن غلام الزهري-: «كان من الواجب للشيخ أَبِي بكر الإسماعيلي أن يصنف لنفسه شيئا، ويختار عَلَى حسب اجتهاده؛ فإنه كان يقدر عليه؛ لكثرة ما كان كتب، ولغزارة علمه وفهمه وجلالته، وما كان له أن يتبع كِتَاب مُحَمَّد بْن إسماعيل البخاري؛ فإنه كان أجلَّ من أن يتبع غيره».

وقال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: «كَانَ الإِسمَاعِيلِيُّ وَاحدَ عَصْرِهِ، وَشيخَ المُحَدِّثِيْنَ وَالفُقَهَاءَ، وَأَجلَّهُمْ فِي الرَّئَاسَةِ وَالمُروءةِ وَالسَّخَاءِ، وَلاَ خِلاَفَ بَيْنَ العُلَمَاءِ مِنَ الفَرِيْقَيْنِ وَعقلاَئِهِمْ فِي أَبِي بَكْرٍ».

وقال الحافظ الذهبي: «الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحجَّةُ، الفَقِيْهُ، شَيْخُ الإِسلاَمِ... صَنَّفَ تَصَانِيْفَ تَشْهدُ لَهُ بِالإِمَامَةِ فِي الفِقْهِ وَالحَدِيْثِ».

وقال الحافظ ابن كثير: «الْحَافِظُ الْكَبِيرُ الرَّحَّالُ الْجَوَّالُ... أَحْسَنَ الِانْتِقَادَ وَالِاعْتِقَادَ».

*** من مؤلفاته:**

١- «معجم شيوخه»، مطبوع.

٢- «المستخرج على صحيح البخاري»، وهو أشهر مؤلفاته، ويُعرف أيضا بـ«صحيح الإسماعيلي»، وقد استفاد منه ابن حجر كثيرا في «فتح الباري»، وهو كالمفقود الآن.

٣- «اعتقاد أهل السنة»، وهو كتابنا هذا.

إسناد الرسالة

قال الإمام ابن قدامة المقدسي: أخبرنا الشريف أبو العباس مسعود بن عبدالواحد بن مطر الهاشمي: أنبأ الحافظ أبو العلاء صاعد بن سيار الهروي: أنبأ أبو الحسن على بن محمد الجرجاني: أنبأ أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي: أنبأ أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي.

(قال ابن قدامة) في «ذم التأويل»، ومن طريقه: أخرجه الذهبي في «العلو» وفي غيره.

(الشريف أبو العباس) قال الألباني في «مختصر العلو»: «لم أجد له ترجمة».

قلت: أورد الذهبي في «تاريخ الإسلام»: **أَحْمَد بْن مَسْعُود** بْن عَبْد الواحد بْن مطر، أَبُو الْعَبَّاس الهاشمي، وذكر أن ابن قدامة روى عنه، فالله أعلم، وعموما فشيخ مثل ابن قدامة لا ينزل عن رتبة الصدوق.

(الحافظ أبو العلاء) هو المعروف بالإسحاقي -نسبة إلى بعض أجداده-، وهو حافظ متقن، مترجم في «السير».

(أبو الحسن على بن محمد) ويقال: علي بن أبي محمد، ويقال: علي بن أبي بكر محمد، وهو المعروف بالزَّبَحِي -نسبة إلى زَبَح من أعمال جرجان-، وهو حافظ صنف تاريخا لجرجان، مترجم في «السير».

(حمزة بن يوسف السهمي) هو الحافظ المشهور الذي مر ذكره.

وهذا الإسناد صححه الذهبي في «الأربعين» له.

وهذا إسنادي إلى الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ به:

أنبأني الشيخ يحيى بن عثمان العظيم آبادي -أصلا- المكي -مولدا- الملقَّب بالمدرِّس، عن أبيه، عن نذير حسين الدَّهْلوي، عن عابد السِّنْدي، عن مرتضى الزَّبيدي، عن أحمد بن سابق بن رمضان الزَّعْبَلي، عن محمد بن علاء الدين البابلي، عن الشمس محمد بن أحمد الرملي، عن الزَّيْن زكريا بن محمد الأنصاري، عن الحافظ ابن حجر العسقلاني، عن أبي هريرة ابن الحافظ الذهبي، عن أبيه.

ومما يؤكد ثبوت الرسالة عن الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ: أن بعض العلماء نقل منها نصوصا بالمعنى، كشيخ الإسلام ابن تيمية في «درء التعارض»، والحافظ ابن حجر في «الفتح»، ونقل الحافظ ابن رجب في «الجامع» نصًّا منها بعينه[1].

(١) راجع مقدمة جمال عزُّون.

مقدمة الرسالة

وفيها ذكر بعض أركان الإيمان

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

اعلموا -رحمنا الله، وإياكم- أن مذهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به كتاب الله ﷻ، وصحت به الرواية عن رسول الله ﷺ، لا معدل عما ورد به، ولا سبيل إلى رده؛ إذ كانوا مأمورين باتباع الكتاب والسنة، مضمونًا لهم الهدى فيهما، مشهودًا لهم بأن نبيهم ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم، مُحَذَّرين في مخالفته الفتنةَ والعذابَ الأليمَ.

**** الشرح:**

استهلَّ المؤلف رسالته بذكر الاعتقاد الإجمالي لأهل الحق، وهو: الإقرار بأركان الإيمان، ولزوم جادة الاتباع لما جاء عن الله ﷻ ورسوله ﷺ، ولا بديل عن ذلك؛ لما فيه من ضمان الهداية والاستقامة، التي هي سبيل النجاة في الآخرة، وخلافها هو سبيل الهلاك والشقاء.

وهنا مسائل:

*** مسألة: تعريف أهل الحديث:**

الحديث لغة: ما يقع بعد العدم، ويسمى به الكلام؛ لأنه يقع (يحدث) شيئًا فشيئًا.

واصطلاحا: ما نُسب إلى رسول الله ﷺ، وهو أربعة أنواع:

١ - القول: نحو: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»[1].

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- **الفعل**: نحو: «**كَانَ أَحَبَّ مَا اسْتَتَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ: هَدَفٌ، أَوْ حَائِشُ نَخْلٍ**»(١).

٣- **التقرير**: وهو نحوُ أن يقول أحد قولا بحضرته ﷺ، فلا ينكره، نحو: «**كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ، فَيَأْخُذُونَ فِي أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَيَضْحَكُونَ، وَيَتَبَسَّمُ ﷺ**»(٢).

٤- **الصفة**: وهي على ضربين:

أ- خَلْقِيَّةٌ: نحو: «**كَانَ لَهُ ﷺ شَعَرٌ يَبْلُغُ شَحْمَةَ أُذُنِهِ**»(٣).

ب- خُلُقِيَّةٌ: نحو: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ**»(٤).

فأهل الحديث: هم أصحاب حديث النبي ﷺ، المعتنون بسنته وهديه.

و«**أهل الحديث**»: من ألقاب أهل الحق، فأهل الحق هم أهل الحديث؛ لأن الحق والاستقامة في الدين لا تُدرك إلا باتباع الحديث.

* **مسألة: تعريف أهل السنة والجماعة:**

السنة لغة: الطريقة، والعادة.

وشرعا: نفس معنى «الحديث» المتقدم، وهو المعنى العام الذي ترد به كلمة «السنة» في لسان الشارع، كقوله ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي**»(٥)، «**مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»(٦).

---

(١) **صحيح**. أخرجه مسلم، عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما. والهدف: الشيء المرتفع. وحائش النخل: بستانه.

(٢) **صحيح**. أخرجه مسلم، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه.

(٣) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٤) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) **صحيح**. رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، عن العِرْباض بن سارية رضي الله عنه.

(٦) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن أنس رضي الله عنه.

وأما المعنى المذكور عند أصحاب الفقه والأصول: «**ما أُثيب فاعله امتثالا، ولم يستحقَّ العقابَ تاركُه**»؛ فهو معنى اصطلاحي خاص، وهو المرادف للمستحب، والمندوب، ونحو ذلك.

و«**السنة**» في مقامنا هذا يُراد بها الاعتقاد -خاصة-، وقد صنف الأئمة مصنفات في الاعتقاد سموها «**السنة**»، وما يضاف إليها، نحو: «السنة» لعبد الله ابن أحمد، ولابن أبي عاصم.

والجماعة لغة: الانضمام، ضد الفرقة.

وشرعا: الاجتماع على الحق.

وتُطلق «الجماعة» في مقامنا هذا، ويراد بها أمران:

١- ما يقابل الفرق المبتدعة.

٢- الاجتماع على طاعة الحاكم المسلم.

ويأتي مزيد كلام عليها في أواخر الرسالة -إن شاء الله-.

فـ«**أهل السنة والجماعة**»: هم الذين يتمسكون بسنة النبي ﷺ، وخصوصا في الاعتقاد، ويجتمعون على ذلك، لا يتفرقون في دينهم، ولا يدخلون في فرق الأهواء والبدع، ومن أهمِّ صور ذلك: أنهم يلزمون جماعة بلدهم، تحت إمرة حاكمهم المسلم، لا يشقون العصا، ولا يخرجون على الحاكم.

* **مسألة: الإيمان بالله:**

عبَّر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عن ذلك بكلمة «**الإقرار**»، التي تدل على الاعتراف الجازم.

والإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ هو أعظم أركان الإيمان، وأصلها، فكلها تعود إليه، وهي من لوازمه ومقتضياته.

والإيمان بالله ﷻ يشمل أمرين: ١- **الإقرارُ بوجوده. ٢- وتوحيدُه.**

أولا: الإقرار بوجود الله:

هو الاعتراف واليقين الجازم بأن لهذا الكون خالقًا وصانعًا، وهو الله ﷻ.

ومذهب أهل السنة في الاستدلال على وجود البارئ ﷻ: **أنه يُعرف بالآيات التي تدل عليه**، وهي على ضربين:

١- **آيات كونية عقلية**: وهي المخلوقات الموجودة في الكون، فإنها تدل على وجود خالق لها؛ إذ ما من حادث بعد العدم إلا وله مُحْدِث، وهذا المحدث لا بد أن يكون غير مُحْدَث؛ إذا لو كان محدَثًا؛ للزم التسلسل الباطل (من الذي أحدثه، ثم من الذي أحدثه، وهكذا).

والقرآن قد قرَّر هذا الدليل العقلي كثيرا، في الآيات الآمرة بالنظر والتفكر في المخلوقات، وفي مثل قوله ﷻ: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الطور: ٣٥-٣٦].

٢- **آيات شرعية سمعية**: وهي على ضربين:

أ- خبرية: وهي ما أخبر به الله عباده عن نفسه وصفاته.

ب- إنشائية: وهي التكليف والأمر والنهي، فإنه دال على آمِرٍ وناهٍ، ومُثيب ومعاقِب.

وهذه المعرفة ضرورية فطرية، فلا يؤمر المسلم عند بلوغه بالنظر والاستدلال على وجود الرب، بل يؤمر بالتكاليف الشرعية -مباشرة-.

وأما أهل البدع؛ فإنهم يوجبون الاستدلال أولًا على المكلف، وبطريقة معينة تُعرف بـ«دليل حدوث الأجسام»، وهي طريقة مبتدَعة مأخوذة عن أهل الكلام.

ثانيا: توحيد الله:

وهو إفراد الله ﷻ بما يختص به، وذلك في ثلاثة أنواع:

١- **الربوبية**: وهي أفعال الله ﷻ، نحو: الخلق، والرزق، والتدبير.

٢- **الألوهية**: وهي العبادة، نحو: الصلاة، والدعاء، والذبح، والنذر.

٣- **الأسماء والصفات**: ويأتي عليها كلام مفصَّل -إن شاء الله-.

*** مسألة: الإيمان بالملائكة:**

معناه -إجمالا-: أن الله خلق عالَمًا من الأحياء يسمى «الملائكة»، لهم صفات معينة، فنؤمن بوجودهم، وبجميع ما أخبرنا الله ورسوله من صفتهم.

وتفصيلا: فيه أمور:

١- أن الملائكة عباد لله ﷻ، لا حَظَّ لهم في الربوبية ولا الألوهية، وليسوا أبناء ولا بنات لله ﷻ.

قال الله ﷻ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الأنبياء:٢٦-٢٩]، ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

وما سيأتي في وظائفهم من تدبيرهم لبعض أمور الكون: فإنما هو بتمكين الله لهم، ليسوا مستقلين بذلك من دونه، ولا منازعين له.

٢- الملائكة مخلوقات نورانية.

عن عائشة رضي الله عنها: قال رسول الله ﷺ: «خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ»[(١)].

٣- الملائكة مخلوقات لها أجنحة.

قال الله عز وجل: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ﴾ [فاطر: ١].

٤- الملائكة لا يأكلون، ولا يشربون، ولا يتناسلون.

ذكر الله عز وجل في قصة الرسل الملائكة الذين ذهبوا إلى إبراهيم ﷺ: ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴿٦٩﴾ فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۚ﴾ [هود: ٦٩-٧٠].

وهم لا يتناسلون؛ لأنهم غير موصوفين بذكورة ولا أنوثة، وقد تقدم إنكار الله عز وجل على من اعتقد أنوثتهم.

٥- الملائكة لهم القدرة على التشكُّل.

فقد أتوا إبراهيم ﷺ في صورة رجال، وقال الله عز وجل: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾ [مريم: ١٧]، وجاء جبريل النبيَّ ﷺ في صورة رجل - كما في الحديث المعروف في الإسلام والإيمان والإحسان[(٢)]-.

٦- الملائكة مجبولون على الطاعة.

قال الله عز وجل: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾، ﴿عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [التحريم:٦]، ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ١٩-٢٠].

---

(١) صحيح. رواه مسلم.

(٢) صحيح. رواه مسلم، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٧- لهم وظائف كثيرة، يوكِّلهم الله بها.

فمنهم جبريل الموكَّل بالوحي وغيره، وميكائيل الموكَّل بالقَطْر، وإسرافيل الموكَّل بالصور، وملك الموت وأعوانه، والملكان الموكَّلان بأعمال الخلق، ومَلَكا القبر، وخازن الجنة، وخازن النار (مالك) والزَّبانية، وحَمَلة العرش.

* **مسألة: الإيمان بالكتب:**

معناه -إجمالا-: نؤمن بأن الله ﷻ أنزل كتبًا على أنبيائه، فيها تشريعاته للخلق.

وتفصيلا: فيه أمور:

١- هي كلام الله ﷻ، منزَّلة من عنده، ليست بمخلوقة، ويأتي تقرير هذا بشأن القرآن، وقد قال الله في التوراة: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة: ٧٥].

٢- نؤمن بما ذكره الله لنا بأسمائه، وهي خمسة: الصحف على إبراهيم ﷺ، والزَّبور على داود ﷺ، والتوراة على موسى ﷺ، والإنجيل على عيسى ﷺ، والقرآن على محمد ﷺ.

وأما صحف موسى التي ذُكرت في قول الله ﷻ: ﴿صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴿١٩﴾﴾ [الأعلى: ١٩]؛ فهي التوراة -نفسها-، وأما حديث: «وَأُنْزِلَ عَلَى مُوسَى قَبْلَ التَّوْرَاةِ عَشْرُ صَحَائِفَ»، وفيه: أن عدد الكتب مائة كتاب وأربعة؛ فلا يثبت[1].

٣- نؤمن بما ذُكر لنا فيها من التشريعات.

---

(١) **ضعيف جدا**. رواه ابن حبان، عن أبي ذر رضي الله عنه.

كما قال ﷻ في التوراة: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ الآية [المائدة: ٤٥].

٤- نؤمن بوقوع التحريف في التوراة والإنجيل.

قال ﷻ: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١].

وهو واقع في المعاني -بالإجماع-، واختلفوا في وقوعه في اللفظ، ورجَّح ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه وقع في اليسير منه.

٥- القرآن هو الناسخ لما قبله من الكتب.

قال ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

* **مسألة: الإيمان بالرسل:**

معناه -إجمالا-: نؤمن بأن الله ﷻ اصطفى من الناس أفضلهم، فأوحى إليهم دينه، وأمرهم أن يبلغوه للناس.

وتفصيلا: فيه أمور:

١- الرسل بشر، تجري عليهم الأعراض البشرية.

قال الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]، والأحاديث معروفة في وقوع النوم، والسهو، والمرض، وغير ذلك لهم.

٢- عصمة الرسل.

هم معصومون من ثلاثة أشياء، فلا يقعون فيها -أصلا-: الشرك، والكبائر، وصغائر الخِسَّة -كسرقة لقمة، وتقبيل امرأة-.

وأما سائر الصغائر؛ فليسوا معصومين من الوقوع فيها، بل من المقام عليها، فإذا وقع أحدهم في شيء منها؛ لم يقرَّه الله عليها، بل ينبِّهه، فيتوب، ويعود إلى خير مما كان عليه قبلها.

قال الله ﷻ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١].

وهذا خلافا لأهل البدع -كالأشاعرة-، الذين يقولون: إنهم معصومون من كل ذنب، بدعوى أن الذنوب تُزري بمنصبهم.

وهذا خلاف النصوص الصريحة في القرآن والسنة، والإزراء إنما يكون عند عدم التوبة من الذنب، وهم يتوبون من ساعتهم بخلاف غيرهم، بل من حكمة الله ﷻ أن قدَّر عليهم ذلك؛ دفعًا للغلو فيهم.

٣- الإيمان بهم جميعا.

فمن كفر بواحد منهم؛ فقد كفر بهم جميعا.

قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١].

٤- الإيمان تفصيلا بمن سُمِّي منهم، وإجمالا بمن لم يُسَمَّ.

قال الله ﷻ: ﴿وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ﴾ [النساء: ١٦٤].

والمذكورون في القرآن بأسمائهم خمسة وعشرون: إبراهيم، وإسحق، ويعقوب، ونوح، وداود، وسليمان، وأيوب، ويوسف، وموسى، وهارون،

وزكريا، ويحيى، وعيسى، وإلياس، وإسماعيل، واليسع، ويونس، ولوط، وإدريس، وهود، وشعيب، وصالح، وذو الكفل، وآدم، ومحمد.

٥- التفضيل بين الأنبياء.

قال الله ﷻ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥].

وأفضلهم: محمد ﷺ، كما قال: «**أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(١).

وأما قوله ﷺ: «**لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللهِ**»(٢)؛ فمحمول على التفضيل الذي يكون بالهوى، أو الذي يؤدي إلى تنقص المفضول.

٦- دين الأنبياء واحد.

وذلك في التوحيد، والشرائع العامة الكبرى، كما قال ﷻ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال ﷺ: «**الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ**»(٣).

وأما قوله ﷻ: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]؛ فهو في التفاصيل والجزئيات، فكيفيات العبادات قد تختلف، وقد يُحَلُّ لنبيٍّ ما يُحَرَّم على آخر.

٧- عموم رسالة محمد ﷺ، ووجوب الإيمان به على جميع الثقلين.

قال الله ﷻ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وفي ذكر الجن: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ إلى

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قوله: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ﴾ [الأحقاف: ٢٩-٣١]، وقال النبي ﷺ: «**وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً**»(١)، والحديث مشهور في لقائه ﷺ بالجن، وتعليمهم الدين(٢).

٨- خَتْمُ النبوة بمحمد ﷺ.

قال الله ﷻ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقال النبي ﷺ: «**لَا نَبِيَّ بَعْدِي**»(٣).

*** مسألة: أهمية الاتباع:**

لقد خلقنا الله ﷻ لا نعلم شيئا، وجعل عقولنا قاصرة، لا تستقل بإدراك مصالحها، ولا قدرة لها على معرفة تفاصيل الهداية والضلال، وما يريده الله من العباد، ومن ثَمَّ أرسل الله الرسل، وأنزل الكتب؛ لتحقيق هذه الغاية العظيمة، فلابد -إذن- من التمسك والاعتصام بما جاءنا عن ربنا ﷻ في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ، وبهذا أمرنا ربنا، وتوعَّدنا على ضده.

قال ﷻ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف: ٣]، ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [التغابن:١٢]، ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧]، ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥]، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور:٦٣]، ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن جابر رضي الله عنه.

(٢) **صحيح**. رواه مسلم، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه: ١٢٣-١٢٤].

وقول المؤلف: (**مشهودا لهم بأن نبيهم ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم**): يشير إلى قول الله ﷻ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢].

وأصل معنى الهداية: التقدُّم للإرشاد.

ولها قسمان:

١- **هداية عامة (كونية)**: وهي هداية الخلق إلى مصالحهم، ولا تكون إلا لله: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠].

٢- **هداية خاصة (شرعية)**: وهي هداية المكلفين إلى الحق: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

وهذه الهداية لها نوعان:

أ- هداية إلى أصل دين الإسلام.

ب- هداية إلى الاستقامة في داخل الإسلام.

وتنقسم الهداية الشرعية باعتبار التوحيد إلى قسمين:

أ- ما يقدر عليه المخلوق: وهي هداية البيان والدلالة، وهي التي تُثبَت للأنبياء وغيرهم: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧].

ب- ما لا يقدر عليه إلا الله: وهي هداية التوفيق والتسديد، وهي التي تُنفَى عن الأنبياء وغيرهم: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]، ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣].

وقوله: (**وما صحت به الرواية عن رسول الله ﷺ**): قيدٌ لقبول ما يجيء عن الرسول ﷺ، وهو أن يكون صحيحا ثابتا، فلا يُقبل ما لم يكن كذلك، ولا سيما في أمور العقيدة.

فصل

الإيمان بالأسماء والصفات الإلهية

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويعتقدون أن الله عَزَّوَجَلَّ مَدْعُوٌّ بأسمائه الحسنى، وموصوف بصفاته، التي سَمَّى ووصف بها نفسه، ووصفه بها نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

**** الشرح:**

هذا هو اعتقاد أهل السنة في الأسماء والصفات الإلهية، فهم يؤمنون بها، ويدعون الله بها، ومرجعهم في ذلك إلى ما أطلقه الله عَزَّوَجَلَّ على نفسه، وما أطلقه عليه رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهنا مسائل:

*** مسألة: شرح اعتقاد أهل السنة في الأسماء والصفات:**

القانون السلفي في هذا الباب: **نؤمن بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته، من غير تعطيل، ولا تمثيل، ولا تكييف، ولا تحريف، ولا تفويض.**

فالأمر مبناه على التوقيف، لا يجوز تسمية الله باسم، أو وصفه بصفة، إلا إذا ثبت ذلك في القرآن، أو السنة الصحيحة.

وقولنا «نؤمن» أبلغ من قولنا «نثبت»؛ لأن الإيمان يتضمن القول والعمل، وإثبات الأسماء والصفات يتطلب عملا بمقتضَى ذلك.

والفرق بين الأسماء والصفات:

١ - الاسم يشتمل على الصفة، كالسميع يشتمل على السمع، والبصير يشتمل على البصر.

٢- الاسم هو الذي يُدْعَى الله به، فيقال: يا سميع، يا بصير؛ ولا يقال: يا سمع، يا بصر.

والتعطيل: هو النفي والإنكار، فمذهب السلف: إثبات الأسماء والصفات، لا ينكرون شيئا منها.

والتمثيل: هو المطابقة، فمذهب السلف: إثبات الأسماء والصفات، من غير أن يمثلوها بأسماء وصفات المخلوقين، فيقال -مثلا-: له السمع والبصر، وليس كسمع المخلوق وبصره.

والتعبير بالتمثيل أبلغ من التعبير بالتشبيه:

١- لأنه هو الذي جاء به القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

٢- ولأنه لا بد من قدر مشترك في المعنى بين صفة الخالق وصفة المخلوق، فالخالق له سمع وبصر، وكذلك المخلوق، هذا هو القدر المشترك، ثم بعد ذلك يختص كل واحد بما يناسبه من حقائق الصفات.

والتكييف: هو إثبات كيفية معينة للصفات، أو السؤال عن ذلك، بأن يقال -مثلا-: إن سمع الله وبصره شكلهما كذا، أو يقال: كيف يسمع ويبصر؟

فأهل السنة لا يكيِّفون الصفات -لا اعتقادا، ولا سؤالا-؛ لأن الله لم يخبرنا بشيء عن ذلك، وقال ﷻ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، فالخوض في ذلك تكلف، وقول على الله بغير علم.

وليس معنى هذا أن الكيف معدوم، بل هو موجود، ونحن الذين نجهل حقيقته.

والتحريف: هو التغيير، والمراد: تفسير الصفات بمعنى يخالف معناها الظاهر المتبادر إلى الذهن لأول وهلة، بأن يقال -مثلا-: إن السمع والبصر ليسا السمع والبصر اللَّذَيْن نعرفهما، وإنما المراد بهما: العلم.

فأهل السنة يثبتون المعاني الظاهرة للأسماء والصفات.

والتعبير بالتحريف أبلغ من التعبير بالتأويل؛ لأن حقيقة التفسير الذي ذكرناه تحريف لمعاني الأسماء والصفات، وإنما سماه أهله «تأويلا» لكي يُقبل ويروج.

والتحريف على قسمين:

١- **لفظي**: كما قرأ بعض الزائغين قديما قول الله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] بنصب اسم الجلالة، حتى ينفي صفة الكلام عن الله.

٢- **معنوي**: وهو ما ذكرناه، وهو المستمر حتى الآن لدى أهل البدع.

والتفويض: هو رَدُّ شيء إلى شيء، والمراد: أننا لا نعلم معاني الصفات، بل نفوِّضها إلى الله ﷻ، بأن يقال -مثلا-: الله أعلم بمعنى السمع والبصر.

فأهل السنة يثبتون العلم بمعاني الأسماء والصفات، وأنها ليست مجهولة.

وإنما التفويض عند السلف هو **تفويض الكيفية**؛ لأننا لا ندري كُنْهَ وحقيقة الصفات الإلهية، فيقال: السمع هو السمع الذي نعرفه، وأما حقيقته وكيفيته؛ فنردُّهما إلى الله ﷻ.

وخلاصة مذهب السلف أهل السنة والجماعة في الصفات الإلهية: الإثبات، مع التنزيه.

وقد اجتمع الأمران في قول الله ﷻ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ فقوله: «ليس كمثله شيء»: تنزيه، وردٌّ على الممثِّلة؛ وقوله: «وهو السميع البصير»: إثبات، وردٌّ على المعطِّلة.

وقد صاغ السلف ذلك بقولهم المشهور: «**أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ، بِلَا كَيْفٍ**»، فهذا إثبات، وإقرار بالمعاني الظاهرة الواردة في النصوص، من غير تكييف.

* **مسألة: تقسيمات الصفات:**

أولا: تنقسم الصفات باعتبار تعلقها بالمشيئة إلى قسمين:

١- **صفات ذاتية:** ما لا يتعلق بالمشيئة، فلا يقال: إن شاء الله فعله، وإن شاء لم يفعله؛ كالحياة، والعلم، والعُلُوِّ، والسمع، والبصر، والوجه، واليد.

٢- **صفات فعلية:** ما يتعلق بالمشيئة، فيقال: إن شاء الله فعلها، وإن شاء لم يفعلها؛ كالخَلْق، والرزق، والإحياء، والإماتة، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا.

ثانيا: تنقسم باعتبار الاستدلال عليها إلى قسمين:

١- **صفات عقلية:** ما يمكن معرفته والاستدلال عليه بالعقل -ابتداءً-، كالعلم، والحياة، والقدرة، والإرادة، والعلو، والسمع، والبصر، والكلام.

٢- **صفات نقلية:** ما تتوقف معرفته على النقل، فلا يمكن إدراكها بالعقل -ابتداءً-، كالوجه، واليدين، والاستواء على العرش.

وما من صفة يمكن إدراكها بالعقل إلا وقد جاء بها النقل، وما من صفة نقلية إلا والعقل لا يُحِيلها.

ثالثا: تنقسم باعتبار إثباتها ونفيها إلى قسمين:

١- **صفات ثبوتية:** ما أثبته الله لنفسه، كالحياة، والسمع، والبصر، والكلام، واليد، والوجه.

٢- **صفات منفية:** ما نفاه الله عن نفسه، كالأكل، والنوم، والموت، والنسيان.

والله ﷻ لا ينفي عن نفسه شيئا إلا لإثبات كمال ضده؛ لأن النفي المحض لا كمال فيه ولا مدح، فنفي الموت عنه إثبات لكمال حياته، ونفي النوم إثبات لكمال قيُّوميته، وهكذا.

* **مسألة: أشهر المذاهب المبتدَعة في الصفات:**

١- **التشبيه، والتجسيم**: وهو القول بأن صفات الله كصفات الخلق (سمعه كسمع المخلوق، ووجهه كوجهه، ونحو ذلك)، والقول بأن الله جسم كالأجسام، له لحم ودم ونحو ذلك.

والتشبيه مذكور عن داود الجَوَاربي، والتجسيم عن هشام بن الحكم الرافضي.

٢- **التعطيل**: وهو إنكار الأسماء والصفات، وله نوعان:

أ- تعطيل الأسماء والصفات جميعا: وهو مذهب الجهمية.

ب- تعطيل الصفات دون الأسماء: وهو مذهب المعتزلة، يقولون: سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، ونحو ذلك.

٣- **التحريف (التأويل)**: وهو تفسير نصوص الصفات بمعان تخالف ظواهرها، كأن يقال: اليد القدرة، والوجه الذات، والاستواء الاستيلاء، والغضب إرادة العقاب.

وهذا مذهب الكُلَّابية والأشاعرة والماتريدية، وهم الذين اشتهر عنهم هذا المذهب، وإلا فالتأويل موجود -أيضا- عند الجهمية والمعتزلة.

٤- **التفويض**: وهو القول بأن معاني الصفات مجهولة لنا، فنفوِّضها إلى الله، مثلًا: لله صفة تسمى «الاستواء على العرش»، نؤمن فقط بلفظها الذي ورد في القرآن، ولا ندري معناها، فنردُّه إلى الله.

وهذا المذهب ينسبه المبتدعة إلى السلف، وهو قول عند الأشاعرة والماتريدية.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

خلق آدم بيده، ويداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء، بلا اعتقاد كيف.

**** الشرح:**

ذكر صفة اليدين لله ﷻ، وفيه مسائل:

*** أولا: أدلة ثبوت الصفة:**

١ - قول الله ﷻ: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص:٧٥].

٢ - قوله ﷻ: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾ [المائدة: ٦٤].

٣-قوله ﷻ: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ ﴾ [الزمر: ٦٧].

٤ - عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ يَمِينَ اللهِ مَلْأَى لاَ يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَى الفَيْضُ - أَوِ القَبْضُ - يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ**»[(١)].

٥ - عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**يَقْبِضُ اللهُ الأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ**»[(٢)].

٦ - عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا**»[(٣)].

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **متفق عليه**. أخرجه الشيخان.

(٣) **صحيح**. رواه مسلم.

* **ثانيا**: أهل السنة يثبتون لله ﷻ صفة اليدين، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بأيدي المخلوقات.

وقول المؤلف «**بلا اعتقاد كيف**»، أي: بلا اعتقاد كيف معين (شكل معين)، وأما أصل الكيف فموجود -كما سبق بيانه-، وستأتي عبارة أوضح للمؤلف في ذلك.

* **ثالثا**: اليدان من الصفات الذاتية الخبرية.

* **رابعا**: ذكر اليد يأتي مضافا إلى الله ﷻ أحيانا بصيغة الإفراد -﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]-، وأحيانا بصيغة التثنية -﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]-، وأحيانا بصيغة الجمع -﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: ٧١]-.

والجمع بين ذلك: أن التثنية نص في كونهما يدين اثنتين، وأما الإفراد فالمفرد المضاف يفيد العموم، أي: ما لله ﷻ من يدٍ، وأما الجمع فللتعظيم.

* **خامسا**: الصحيح أن يقال في يد الله ﷻ الأخرى: اليد الأخرى -كما ثبت في الحديث-، ولا يُطلق عليها لفظ «الشمال»، والحديث الذي ورد في ذلك لا يثبت، ومعنى: «كلتا يديه يمين»: في الخير والبركة، فليست يده الأخرى كشمال المخلوق التي تُستعمل في غير باب التكريم.

* **سادسا**: أهل البدع ينكرون صفة اليد، ويؤوِّلونها بالقدرة أو النعمة أو نحو ذلك، وهذا باطل من وجوه:

١- أنه خلاف ظاهر النصوص من غير دليل، فإضافة اليد إلى الله كإضافة العلم والسمع والبصر وغير ذلك، كلها صفات له ﷻ، ودعواهم الفرار من

التشبيه في اليد يلزمهم مثلها في جميع ما يثبتونه [**هنا الإلزام للأشاعرة والماتريدية خاصة**].

٢- أنه خلاف إجماع السلف، وكلام الأئمة في إثبات اليد مشهور في كتب الاعتقاد، لا خلاف بينهم في ذلك.

٣- أنه يمتنع التأويل في آيات التثنية؛ لأن صيغة العدد نص في إرادة الحقيقة، لا تصلح للتجوُّز، ولا يصح أن يكون لله قدرتان أو نعمتان.

٤- أن التأويل الذي ذكروه لا يستعمل إلا فيمن له يد على الحقيقة، فالعرب قد تستعمل اليد في معنى النعمة؛ لكن فيمن له يد على الحقيقة.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

وأنه ﷻ استوى على العرش، بلا كيف؛ فإن الله أَنْهَى إلى أنه استوى على العرش، ولم يذكر كيف كان استواؤه.

**** الشرح:**

ذكر صفة الاستواء على العرش، وهي متعلقة بصفة العلو، فنتكلم عليها أولا، وذلك في مسائل:

*** أولا: أدلة ثبوتها:**

١- قوله ﷻ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ﴾ [الملك: ١٦-١٧].

٢- قوله ﷻ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠].

٣- قوله ﷻ: ﴿إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

٤- عن معاوية بن الحكم رضي الله عنه، في قصة الجارية: «**فَقَالَ لَهَا** [أي: النبي ﷺ]: «**أَيْنَ اللهُ؟**» **قَالَتْ**: «**فِي السَّمَاءِ**»، **قَالَ**: «**مَنْ أَنَا؟**»، **قَالَتْ**: «**أَنْتَ رَسُولُ اللهِ**»، **قَالَ**: «**أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»(١).

٥- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**»(٢).

* **ثانيا**: يثبت أهل السنة لله عز وجل صفة العلو: أنه عالٍ على خلقه، وفوقهم، مباين لهم.

وعلو الله -عموما- على ثلاثة أقسام: ١- علو القدر. ٢- علو القهر. ٣- علو الذات (الفوقية).

* **ثالثا**: قول الله ورسوله: «في السماء» تفسيره على أحد وجهين:

١- إما أن تكون «في» بمعنى «على»، كقوله عز وجل: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، والحديث الأخير الذي سبق ذكره نص في ذلك؛ لأن قوله «من في الأرض» معناه: من على الأرض، فكذلك قوله: «من في السماء».

٢- وإما أن يراد بالسماء العلو.

* **رابعا**: العلو صفة ذاتية.

* **خامسا**: العلو صفة عقلية؛ لأن ما ثبت وجوده قائما بذاته منفصلا عن العالم؛ فلا بد أن يكون في جهةٍ ما من العالم، والكمال من ذلك: أن يكون فوقه.

* **سادسا**: العلو صفة فطرية؛ لأن العبد مفطور على رفع يديه إلى السماء عند الدعاء، وهذا إقرار لله عز وجل بالعلو.

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم.

(٢) **صحيح**. رواه الترمذي.

* **سابعا**: علو الفوقية هو الذي ينكره أهل البدع، فمنهم من يقول: إن الله في كل مكان -وهم الجهمية، والحُلولية-، ومنهم من يقال: إنه لا في مكان -وهم الأشاعرة-، وشبهتهم جميعا: أن إثبات الفوقية تحييز وتجسيم.

فأما الأولون؛ فقد وقعوا فيما فروا منه، فحيَّزوا الله في كل مكان؛ بل لم ينزهوه عن المستقذرات منها.

وأما الآخرون؛ فما ذكروه هو صفة المعدوم الذي لا يوجد -أصلا-؛ إذ لا يُعقل موجود قائم بنفسه منفصل عن العالم، وليس في جهة معينة منه، على حد قولهم: لا فوقه، ولا تحته، ولا أمامه، ولا خلفه، ولا عن يمينه، ولا عن شماله.

وننتقل إلى صفة الاستواء على العرش، وذلك في مسائل:

* **أولا: أدلة ثبوتها:**

١- قول الله ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾، في ستة مواضع في القرآن: في «الأعراف»، و«يونس»، و«الرعد»، و«الفرقان»، و«السجدة»، و«الحديد».

٢- قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

* **ثانيا**: يثبت أهل السنة لله صفة الاستواء على العرش، استواء حقيقيا، على الوجه اللائق بالله ﷻ، من غير تمثيل باستواء الخلق على عروشهم.

* **ثالثا**: السلف والعلماء فسَّروا الاستواء على أربعة معان: ١- العلو. ٢- الارتفاع. ٣- الصعود. ٤- الاستقرار.

* **رابعا**: الاستواء صفة خبرية فعلية.

* **خامسا**: أهل البدع ينكرون الاستواء، ويؤوِّلونه بالاستيلاء والاحتواء على

الملك، وهذا باطل من وجوه:

١- أنه خلاف لغة العرب، فليس عندهم أن «استوى» بمعنى «استولى».

٢- أنه لو كان كذلك؛ لما كان لتخصيصه بالعرش فائدة؛ لأن الله مستول على كل شيء.

٣- أن الاستيلاء يقتضي سبق مغالبة ومنازعة، فمن الذي كان ينازع الله على الملك حتى استولى عليه منه؟!

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

وأنه مالك خلقه، وأنشأهم لا عن حاجة إلى ما خلق، ولا معنى دعاه إلى أن خلقهم؛ لكنه فعَّال لما يشاء، ويحكم ما يريد، لا يُسأل عما يفعل، والخلق مسؤولون عما يفعلون.

**** الشرح:**

الخلق كلهم ملك لربهم، وهو مستغن عنهم، لم يخلقهم لحاجة يرجوها منهم، ولا ينتفع منهم بعد وجودهم، ولا يتضرر بجرمهم وفسادهم.

قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات: ٥٦-٥٨]، وقال في الحديث الإلهي: «**يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي، فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا**»[1].

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ وإن كان فيه نوع تعميم لنفي التعليل في أفعال الله ﷻ؛ لكنه محمول -إن شاء الله- على نفي علة معينة، وهي: الاحتياج (أن يكون الله خلق الخلق لحاجة إليهم)، لا على نفي أصل التعليل في أفعاله ﷻ.

والقرآن نص محكم في بيان أن الله ﷻ خلق الخلق لعلة وحكمة، كما تقدم من قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾، ولو كان قد خلقهم لغير شيء أصلا؛ فهذا عين العبث الذي نفاه الله ﷻ عن نفسه، وأخبر أنه اعتقاد الكفار، كما قال ﷻ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ ﴿٢٧﴾﴾ [ص: ٢٧].

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

وأنه مدعوٌّ بأسمائه الحسنى، موصوف بصفاته التي سمى ووصف بها نفسه، وسماه ووصفه بها نبيه ﷺ، لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء،ولا يوصف بنقص أو عيب أو آفة، فإنه ﷻ تعالى عن ذلك.

**** الشرح:**

سبق الكلام على جانب التوقيف في هذا الباب، وسبقت الإشارة إلى أن الله ﷻ يُدعى بأسمائه، وفي هذا يقول ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠].

تنبيه: أسماء الله ليست محصورة في العدد الذي قال فيه النبي ﷺ: «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ**»(١)، بدليل قوله ﷺ: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، **أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ**»(٢)، فالمراد إذن: من أحصى لله تسعة وتسعين اسما من جملة أسمائه.

وأما تنزيه الله ﷻ عن العيوب والنقائص؛ فالقاعدة في ذلك: «**كل كمال في المخلوق فالله أولى أن يوصف به، وكل نقص في المخلوق فالله أولى أن ينزه عنه**»، وهذا ثابت في العقل والنقل:

فالعقل: أن واهب الكمال أولى به من الموهوب، والموهوب إنما استفاده أصلا من الواهب.

والنقل: كقوله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، وقوله ﷺ: «**لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا**»(٣)، «**اللهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ**»(٤).

وضابط النقص المنفي عن الله ﷻ: ما كان عيبا وقبحا في نفسه، لا باعتبار الموصوف به.

مثال: الكبر نقص في المخلوق؛ لأنه غير ملائم له، لا لأنه نقص في نفسه -كالظلم-، ولهذا اتصف الله بالكبر، ولم يتصف بالظلم، والله يحب الكبر من العبد في بعض المواضع -كالخيلاء في الجهاد-.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) **صحيح**. أخرجه أحمد، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) **متفق عليه**. رواه الشيخان، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) **حسن**. رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، عن معاوية بن حَيْدَة رضي الله عنه.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

وخلق آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ بيده، ويداه مبسوطتان ينفق كيف شاء، بلا اعتقادِ كيفَ يداه؛ إذ لم ينطق كتاب الله عَزَّوَجَلَّ فيه بكيف.

سبق الكلام على هذا.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ولا يُعتقد فيه الأعضاء، والجوارح، ولا الطول، والعرض، والغِلَظ، والدقة، ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق، وأنه ليس كمثله شيء، تبارك وجه ربنا ذو الجلال والإكرام.

**** الشرح:**

هذه الألفاظ التي ذكرها ألفاظ مجملة، وإن كان قد بيَّن مراده بقوله «**مما يكون مثله في الخلق**»؛ لكن جادة السلف والمحققين من أئمة السنة: عدم التعبير بهذه الألفاظ -نفيا ولا إثباتا-؛ لأن الألفاظ المجملة موهمة محتمِلة، وخصوصا في سياق النفي، فقد يُتوصل بإطلاق نفيها إلى نفي أمور صحيحة، أو إلى ما يتعارض مع إثبات الصفات.

وعلى هذا؛ فنفي الجوارح والأعضاء... إلى آخر ما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: الجادة تركه؛ لأن في إطلاق هذا نوعًا من التعارض مع إثبات اليدين -مثلا-، وإنما نقول: نثبت لله يدًا حقيقية، على المعنى الذي نعرفه، وعلى الوجه اللائق بالله عَزَّوَجَلَّ، من غير تمثيل؛ هذا هو التعبير المنضبط.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ولا يقولون إن أسماء الله غير الله كما تقوله المعتزلة والخوارج وطوائف من أهل الأهواء.

**** الشرح:**

هذه المسألة يُعبَّر عنها بقولهم: **مسألة الاسم والمُسمَّى**، وصورتها: هل الاسم هو نفس المسمى، أم هو غيره؟

وأهل السنة لا يتكلمون في هذه المسألة بإثبات ولا نفي، فلا يقولون: أسماء الله هي الله، ولا يقولون: أسماء الله غير الله.

وذلك لأن إطلاق الإثبات (أسماء الله هي الله) يوهم أن الأسماء هي نفس الذات، ليس لها معنى ولا دلالة زائدة على ذلك؛ وهذا باطل، بل الأسماء تشتمل على صفات لها معان واضحة، هي قدر زائد على مجرد الذات، فالسمع -مثلا- له معنى زائد على مجرد الذات، وهو: إدراك الأصوات، وليس هو نفس الذات.

وإطلاق النفي (أسماء الله غير الله) يوهم أنها منفصلة عن الذات قائمة بنفسها؛ وهذا باطل -أيضا-؛ لأن الصفة أمر معنوي لا يقوم بنفسه، لا بد له من موصوف يقوم به، ولا يصح وصف الشيء بما لا يقوم به، فلو كانت صفات الله منفصلة عن الله؛ لما صح أن يوصف بها الله -أصلا-، وخصوصا على القول بأنها تقوم بغيره -كالإنسان مثلا-، فلا يصح أن يوصف أحد بصفة تقوم بغيره، وإلا لجاز أن يوصف الأعمى -مثلا- بأنه بصير لأجل البصر الذي يقوم بغيره.

وإطلاق أن أسماء الله غير الله: هو ما يصرح به أهل البدع الذين ذكرهم

المؤلف، ومرادهم بذلك أن أسماء الله مخلوقة، وصفاته مخلوقة، ليست قائمة بذاته، وإنما هي منفصلة عنه، ونسبها لنفسه تشريفًا، كما يُنسب إليه البيت (بيت الله) والعبد (عبد الله) ونحو ذلك، ويأتي مزيد بيان لذلك في صفة الكلام -إن شاء الله-.

وإنما الصواب أن يقال: «**الاسم للمسمى**»، فلا هو عين المسمى، ولا هو غيره، وهذا هو ما نطق به النص: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وهو مقتضى العقل الصريح؛ فإن «محمدًا» -مثلا- اسم لذات، فليس هو نفس هذه الذات، ولا هو قائم بنفسه منفصل عنها.

والمعتزلة: طائفة من أهل البدع، تنتسب إلى واصل بن عطاء الغَزَّال (ت ١٣٠ تقريبا)، وسُمِّيت بذلك لأن واصلًا كان من جلساء الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، واعتزله لأجل مسألة الفاسق -وسيأتي بيانها إن شاء الله-، فقال الحسن: «اعتزلنا واصل»، ودخلت المعتزلة بعد ذلك في علم الكلام، وعُرفوا به، واشتهروا بتقديم العقل على النقل، ولهم أصول ومقالات يُذكر بعضها في مواضعه من هذا الشرح -إن شاء الله-.

والخوارج: طائفة من أهل البدع، وهي أولهم ظهورا، عندما خرجوا على عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بسبب واقعة التحكيم بينه وبين معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وكفَّروه، واستباحوا الدماء، فقاتلهم وقتل كثيرا منهم، وأصلهم الأعظم هو التكفير والخروج على الحكام، والمؤلف ذكرهم في هذه المسألة بناء على ما آل إليه أمرهم من موافقة المعتزلة في الصفات، وإلا فأصل نشأتهم ليس كذلك، ولم تكن بدعتهم مبنية على خلاف لأصول التلقي في الإسلام، بل كانت مبنية على جهل وسوء تأويل للكتاب والسنة.

وأهل الأهواء: هم أهل البدع والضلال، ويُسَمَّوْن بأهل الأهواء لأنهم يتبعون أهواءهم، ويقدمونها على الشرع والسنة، وهذا من سمات الابتداع: اتباع الهوى، ولا يلزم في اتباعه أن يكون في دنيا وشهوة، بل المبتدع إذا رأى في أمر معين أنه دين؛ فإنه يهواه -أيضا-، ويتمسك به ويدافع عنه؛ لأنه يراه هو الحق الذي لا يجوز غيره.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويثبتون أن له وجهًا.

**** الشرح:**

ذكر صفة الوجه لله ﷻ، وفيه مسائل:

*** أولا: أدلة ثبوت الصفة:**

١- قول الله ﷻ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

٢- قوله ﷻ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

٣- قوله ﷻ: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

٤- عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلاَّ رِدَاءُ الْكِبْرِ عَلَى وَجْهِهِ فِى جَنَّةِ عَدْنٍ**»(١).

٥- وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**حِجَابُهُ النُّورُ - وَفِي رِوَايَةٍ: النَّارُ -، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»(٢).

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **صحيح**. رواه مسلم.

٦- وعن الحارث الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، «**وَإِنَّ اللهَ أَمَرَكُمْ بِالصَّلاةِ، فإذا نَصَبْتُمْ وُجُوهَكُمْ؛ فَلا تَلْتَفِتُوا؛ فإن اللهَ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لِوَجْهِ عَبْدِهِ -إذا قام يُصَلِّي-، فَلا يَصْرِفُ وَجْهَهُ عنه حتى يَكُونَ الْعَبْدُ هو يَصْرِفُ**»(١).

٧- وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ في دعاء دخول المسجد: «**أَعُوذُ بِاللهِ الْعَظِيمِ، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**»(٢).

* **ثانيا**: أهل السنة يثبتون لله عز وجل صفة الوجه، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بوجوه المخلوقات.

* **ثالثا**: الوجه من الصفات الذاتية الخبرية.

* **رابعا**: أهل البدع ينكرون صفة الوجه، ويؤوِّلونها بالذات أو الثواب أو الجهة، وهذا باطل من وجوه:

١- أنه خلاف ظاهر النصوص من غير دليل -على ما تقدم شرحه في صفة اليدين-.

٢- أنه خلاف إجماع السلف، وكلام الأئمة في إثبات الوجه مشهور في كتب الاعتقاد، لا خلاف بينهم في ذلك.

٣- أن بعض النصوص لا تحتمل تلك التأويلات، ففي قوله عز وجل: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾: لو كان الوجه هو الذات لكانت الآية: «ويبقى وجه ربك ذي الجلال والإكرام»، على أن «ذي» تكون صفة للرب لا للوجه، وفي الأحاديث: الذات لا توصف بأن لها سبحات، وقد غاير النبي ﷺ في دعاء دخول المسجد بين الاستعاذة بالذات والاستعاذة بالوجه.

---

(١) **صحيح**. رواه الترمذي، والنسائي.

(٢) **صحيح**. رواه أبو داود.

٤- أن بعض ما ذكروه وإن استقام في بعض النصوص؛ لكنه لا يستعمل إلا فيمن له وجه على الحقيقة، فابتغاء وجه الله هو ابتغاء ثوابه، لكن لا يصدق هذا المعنى إلا فيمن له وجه حقيقي.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

وسمعًا، وبصرًا.

**** الشرح:**

ذكر صفة السمع والبصر لله ﷻ، وفيه مسائل:

*** أولا: أدلة ثبوت الصفة:**

١- قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

٢- قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥].

٣- قوله ﷻ: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

٤- قوله ﷻ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١].

٥- قوله ﷻ: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤].

٦- عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبَّرْنَا، فَقَالَ: «ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لاَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلاَ غَائِبًا، تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا**»[(١)].

٧- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ**»[(٢)]، أي: استمع.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان، واللفظ للبخاري.

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

٨- عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ في تعريف الإحسان: «**فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**»(١).

* **ثانيا**: أهل السنة يثبتون لله عَزَّ وَجَلَّ صفة السمع والبصر، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بسمع وبصر المخلوقات.

* **ثالثا**: السميع هو الذي وسع سمعه الأصوات، سِرَّها وعَلَنَها، لايشغله شيء منها عن الآخر -على اختلافها وتنوعها-، وقد يأتي السمع بمعنى الإجابة، كما في: «سمع الله لمن حمده».

رابعا: البصير هو الذي يرى جميع المبصَرات، مهما صغرت واختلطت بغيرها -كالنملة السوداء، على الصخرة الصماء، في الليلة الظلماء-، وقد يأتي البصر بمعنى بصر الإكرام، كما في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ**﴾ [**آل عمران**: ٧٧].

* **خامسا**: السمع والبصر من الصفات الذاتية، مع إثبات تجدُّدهما عند وقوع الأشياء، أي: سماع الأشياء ورؤيتها عند وجودها -كما دلت عليه النصوص-، والسمع الذي يكون بمعنى الإجابة والبصر الذي يكون بمعنى الإكرام: فعليَّان يتعلقان بالمشيئة، ولهذا جاء نظر الإكرام منفيًّا في الآية.

* **سادسا**: السمع والبصر من الصفات العقلية؛ لأنهما كمال، وضدهما (الصمم، والعمى) نقص، والنقص محال على الله عَزَّ وَجَلَّ.

* **سابعا**: المعتزلة ينكرون السمع والبصر، ويقولون: هما العلم، والأشاعرة والماتريدية يثبتونهما؛ لكن يجعلونهما قديمين لا تجدد فيهما، فيقولون: إنه سمع الأصوات في الأزل، ورأى المبصَرات في الأزل.

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم.

فأما المعتزلة؛ فجوابهم أن الله قد فرق بين السمع والعلم، وبين السمع والبصر، فدل على تغايرهم، وأن السمع والبصر الثابتَيْن له قدر زائد على مجرد العلم.

وأما الأشاعرة والماتريدية؛ فجوابهم: أن تعلق السمع والبصر بالشيء قبل حدوثه أمر باطل، فإن المعدوم الذي لم يوجد بعد لا تصح رؤيته ولا سماعه، ولا يعقل التعلق حينئذ إلا بمعنى العلم، فعاد قولهم إلى قول المعتزلة في إرجاع السمع والبصر إلى مجرد العلم.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

وعلمًا، وقدرةً.

يأتي الكلام عليهما في القدر -إن شاء الله-.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

وقوةً.

**** الشرح:**

ذكر صفة القوة، ومن أدلتها:

١- قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦].

٢- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٥٢].

٣- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ،**

يَقُولُ فِي السَّجْدَةِ مِرَارًا: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَ شَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ»(١).

** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وكلامًا.

** الشرح:

ذكر صفة الكلام، وفيه مسائل:

* أولا: أدلة ثبوت الصفة:

١- قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦].

٢- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

٣- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

٤- قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [البقرة: ١٧٤].

٥- عن عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ»(٢).

٦- عن خولة بنت حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا ثُمَّ قَالَ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»؛ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ، حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ»(٣).

---

(١) صحيح. رواه أهل السنن، إلا ابن ماجه.

(٢) متفق عليه. رواه الشيخان.

(٣) صحيح. رواه مسلم.

٧- عن جابر رضي الله عنه: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْرِضُ نَفْسَهُ عَلَى النَّاسِ فِي الْمَوْقِفِ، فَقَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ؟ فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي»[1].

ثانيا: أهل السنة يثبتون صفة الكلام، على الحقيقة، وعلى الوجه اللائق بالرب ﷻ، من غير تمثيل بكلام المخلوقات.

ثالثا: الكلام صفة ذاتية فعلية، فالله لم يزل متكلما، وهو يتكلم وقتما شاء، بما شاء.

رابعا: الكلام صفة عقلية؛ لأنه كمال، وضده (البكم) نقص، والنقص محال على الله ﷻ.

خامسا: كلام الله ﷻ بحرف، وصوت:

١- لأن الكلام لا يكون إلا بهما.

٢- ولاتصاف الرب بالنداء: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠]، والنداء لا يكون إلا بصوت.

٣- ولأَمْرِهِ بالاستماع إلى كلامه: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣]، والاستماع لا يكون إلا لصوت.

٤- ولأن القرآن كلام الله -كما يأتي-، والقرآن مكوَّن من حروف.

سادسا: الجهمية والمعتزلة ينكرون صفة الكلام، ويقولون: إن الكلام الذي نسبه الله إلى نفسه مخلوق، خلقه في غيره، والأشاعرة والماتريدية يقولون: لله كلام قائم بذاته (الكلام النفسي)، وهذا الكلام صفة له غير مخلوق؛ لكنه لا يتكلم بالفعل والمشيئة، وما سمعه جبريل وغيره من الحروف والأصوات هو

(١) **صحيح**. رواه أبو داود.

حكاية عن كلام الله القائم بذاته، وهو مخلوق.

فأما الجهمية والمعتزلة؛ فجوابهم:

١- أن صفات الله لا يجوز أن تكون مخلوقة؛ لأن المخلوق هو الحادث بعد العدم المحض، وصفات الله كمال، فلو كانت مخلوقة؛ فهذا معناه أن الله لم يكن كاملا، ثم خلق لنفسه الكمال.

٢- أن الله فرق بين الخلق والأمر: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، والأمر من الكلام، فدل على أنه ليس من الخلق في شيء، ولو كان الأمر مخلوقا للزم أن يكون مخلوقا بأمر آخر وهكذا، فيلزم التسلسل الباطل.

٣- أن الصفة المنفصلة عن الله لا تكون صفة لله -أصلا-؛ لأن الشيء لا يوصف إلا بما يقوم به، لا بما يقوم بغيره، وإلا لجاز أن يوصف الأعمى -مثلا- بالبصر الذي يقوم بغيره.

وأما الأشاعرة والماتريدية؛ فجوابهم:

١- أن الكلام الذي يعرفه الناس ويعقلونه لا يكون إلا بفعل ومشيئة كما أنه يكون قائما بالنفس، فالمتكلم هو الذي قام به الكلام، وهو الذي يتكلم بالفعل والمشيئة، فلا بد من الأمرين معًا.

٢- أن الكلام الذي يقوم بالنفس فقط ولا يُعبَّر عنه بفعل التكلُّم بل بشيء آخر: هو صفة الأخرس، الذي يعبر عما في نفسه بالإشارة أو الكتابة، وكذلك الأمر عند القوم: الله خلق حروفا وأصوات تعبر عما في نفسه.

٣- أنهم قالوا: إن الكلام المسموع مخلوق، وهذا رجوع منهم إلى مذهب الجهمية والمعتزلة؛ لأن الكلام الذي أثبتوه ليس هو الكلام -على الحقيقة-، فلم يتخلَّصوا تخلُّصًا تامًّا من موافقة الجهمية والمعتزلة.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

لا على ما يقوله أهل الزيغ من المعتزلة وغيرهم؛ ولكن كما قال ﷻ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقال: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فاطر: ١٠] وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥] وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

**** الشرح:**

ذكر بعض الأدلة على الصفات السابقة، وذكر أسماء وصفات أخرى.

وقوله: (**لا على ما يقوله أهل الزيغ من المعتزلة وغيرهم**) يعني: من التعطيل والتأويل، فهو رَحِمَهُ اللَّهُ يثبت الصفات على ظاهرها كما جاءت في النصوص، ولا يتعرض لها بتأويل.

ومما ذكره: **صفة العزة**، ومن أدلتها:

١- قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

٢- قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥].

٣- عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ: «**اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ -لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ- أَنْ تُضِلَّنِي**»[(١)].

والعزة صفة ذاتية عقلية، ولها معان: ١- الغَلَبة. ٢- الشرف. ٣- القوة. ٤-انقطاع النظير.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

وأما قوله ﷻ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾؛ فالأيد هي القوة، مصدر آدَ يَئِيدُ، إذا اشتد وقَوِيَ، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ﴾ [ص: ١٧].

وأما اسم الله «الرزاق»؛ فالرزق هو العطاء، وهو بكسر الراء: الشيء المرزوق، وبفتحها: المصدر، وهذا هو الذي يقال في الصفة الإلهية، فيقال: من صفات الله: الرَّزق -بالفتح-، ولا يقال هنا بالكسر، وقد يأتي الرزق بمعنى الشكر، كما في قوله ﷻ: ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ ٨٢﴾ [الواقعة: ٨٢]، أي: شكركم، والذي جاء في القرآن اسما لله ﷻ هو «الرزَّاق» -على صيغة المبالغة-، وأما «الرَّازق» -على صيغة فاعل-؛ فجاء في القرآن مقيدا: «خير الرازقين»، وجاء مطلقا في السنة، في قوله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ**»(١).

وأما اسم الله «المتين»؛ فالمتانة هي الصلابة والامتداد، فالله هو الشديد في قوته، الواسع في ملكه وعظمته.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

فهو ﷻ ذو العلم، والقوة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، كما قال ﷻ: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا﴾ [هود: ٣٧].

**** الشرح:**

هذا تأكيد منه لإثبات الصفات، وردٌّ على المعتزلة القائلين: سميع بلا سمع... الخ، فهو يقول: سميع بسمع، بصير ببصر، وهكذا.

وقد ذكر في كلامه صفة العينين لله ﷻ، وفيه مسائل:

---

(١) **صحيح**. رواه أبو داود، وابن ماجه، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أولا: أدلة ثبوتها:

١- قول الله ﷻ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩].

٢- قوله ﷻ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

٣- قوله ﷻ: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨].

٤- عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**»(١).

ثانيا: يثبت أهل السنة لله ﷻ صفة العينين، على الوجه اللائق به، وعلى الكمال الوارد في النصوص، من غير تمثيل بأعين المخلوقات.

ثالثا: العينان من الصفات الذاتية الخبرية.

رابعا: هما عينان اثنتان، والعمدة في ذلك على الحديث؛ لأنه لو كان لله عين واحدة، أو أكثر من عينين؛ لكان هذا أوضح في ذكر الفرق بينه وبين الدجال، واتصاف الله ﷻ بعينين فقط هو الذي ذكره الأئمة في كتب الاعتقاد، ونُقل عليه إجماع أهل السنة.

وأما ما وقع في القرآن من ذكر العين تارة بالإفراد، وتارة بالجمع؛ فالمفرد المضاف للعموم -أي: ما لله من عين-، والجمع للتعظيم.

خامسا: أهل البدع ينكرون العينين، ويتأولونها على الحفظ، ومن أثبت منهم البصر ردَّها إليه، وهذا باطل من وجوه:

١- أنه خلاف إجماع السلف.

٢- أن تأويلهم متعذر في الحديث.

٣- أن الآيات وإن أُريد بها الحفظ؛ إلا أن استعمال العين في الحفظ لا يقال إلا فيمن له عين حقيقة.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

**** قال المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ **:**

وقال: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، **وقال:** ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، **وقال:** ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

سبق التعرض لصفة الكلام.

فصل

الإيمان بالقدر

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويقولون ما يقوله المسلمون بأسرهم: ما شاء الله كان، وما لم يشاء لا يكون، كما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]. ويقولون: لا سبيل لأحد أن يخرج عن علم الله، ولا أن يغلب فعله وإرادته مشيئة الله، ولا أن يبدل علم الله؛ فإنه العالم لا يجهل ولا يسهو، والقادر لا يُغلب.

**** الشرح:**

الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان.

عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله ﷺ في بيان أركان الإيمان: «**وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»(١).

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ - أَوِ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ -**»(٢).

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**جَاءَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي الْقَدَرِ، فَنَزَلَتْ ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٨-٤٩]**»(٣).

والقدر لغة: مبلغ الشيء ونهايته.

وشرعا: تحديد الله عَزَّ وَجَلَّ للمخلوقات والأحداث الواقعة في الكون، بكل ما يتعلق بها من تفاصيل.

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم.

(٢) **صحيح**. رواه مسلم.

(٣) **صحيح**. رواه مسلم.

والإيمان بالقدر -إجمالا-: هو الإقرار بأن كل شيء عند الله محدد ومنظم، له تفاصيل معلومة، وأجل معلوم.

وتفصيلا: له أربع مراتب، تحدث المؤلف هنا عن ثلاث منها:

*** المرتبة الأولى: الإيمان بعلم الله الأزلي الشامل:**

فالله ﷻ لم يزل عالما، علمه سابق على حدوث الأشياء، وعلمه -أيضا- محيط بكل شيء، لا يخرج منه شيء، وقد علم ﷻ ما كان، وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون.

قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢]، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق: ١٢]، ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ﴾ الآية [المزمل: ٢٠].

وقد ضل في هذه المرتبة طائفتان:

١- الفلاسفة: الذين أنكروا جانب الشمولية في العلم، فقالوا: إن الله يعلم الكليات دون الجزئيات.

٢- القدرية الأوائل: الذين أنكروا جانب الأزلية، فقالوا: إن الله لا يعلم الشيء حتى يقع، وهم الذين ورد ذكرهم في مقدمة حديث جبريل المعروف في أركان الإيمان: «**إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ**»، فقال عبد الله بن عمر ﷺ: «فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»، وقولهم: «الأمر أنف»، أي: مستأنف مبتدأ، لم يسبق به علم من الله ﷻ.

وعلى هؤلاء ردَّ المؤلف بقوله: (**لا سبيل لأحد أن يخرج عن علم الله... ولا أن يبدل علم الله**).

* **المرتبة الثانية: الإيمان بكتابة المقادير:**

والكتابة على خمسة أنواع:

١- الكتابة (التقدير) قبل خلق السموات والأرض.

قال الله ﷻ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢]، ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ﴾ [الحج: ٧٠].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**»(١).

٢- الكتابة (التقدير) يوم الميثاق.

قال ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وعن عمر رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ ﷻ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: «خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ»، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: «خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ**»(٢).

٣- الكتابة (التقدير) عند تخليق الجنين في الرحم.

عن ابن مسعود رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ**

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم.

(٢) **حسن لغيره**. رواه أبو داود، والترمذي.

حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا»(١).

٤- الكتابة الحَوْلية (التقدير الحولي).

قال ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٢-٤].

قال السلف: فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ يُفَصَّلُ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ إِلَى الْكَتَبَةِ أَمْرُ السَّنَةِ، وَمَا يَكُونُ فِيهَا مِنَ الْآجَالِ وَالْأَرْزَاقِ، وَمَا يَكُونُ فِيهَا إِلَى آخِرِهَا.

٥- الكتابة اليومية (التقدير اليومي).

قال ﷻ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

قال السلف -وروي مرفوعا-: يَغْفِرُ ذَنْبًا، وَيُفَرِّجُ كَرْبًا، وَيَرْفَعُ قَوْمًا، وَيَضَعُ آخَرِينَ.

*** المرتبة الثالثة: الإيمان بمشيئة الله، وقدرته:**

قال الله ﷻ: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢٧]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤].

وعن أبي موسى ﷺ: قال رسول الله ﷺ: «**اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا شَاءَ**»(٢).

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

وعن معاوية رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا؛ يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»(١).

وعن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في حديث الاستخارة: «**وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ... فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلاَ أَقْدِرُ**»(٢).

والإرادة على قسمين:

١- **إرادة كونية**: وهي التي تقع بها جميع المرادات، سواء أحبها الله وأمر بها، أم لا، وهي مستلزمة لوقوع المراد.

وهي الواردة في مثل قوله ﷻ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

٢- **إرادة شرعية**: تختص بما يحبه الله ويأمر به، ولا يلزم وقوع المراد منها.

وهي الواردة في مثل قوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

والفرق بين الإرادة والمشيئة: أن الإرادة هي التي تنقسم إلى كونية وشرعية، وأما المشيئة؛ فلا تأتي -غالبا- إلا كونية.

وبهذا يُعرف أن المعاصي واقعة بإرادة الله؛ ولكن بالإرادة الكونية.

ولماذا أراد الله وقوعها، وهو لا يحبها، ولا يأمر بها؟

الجواب: لأنه يترتب عليها مصلحة أعظم من مفسدتها، فلا بد من وجود الشيء وضده، حتى يتحقق الابتلاء والتكليف.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **صحيح**. رواه البخاري.

وقد ضل في هذه المرتبة طائفتان:

١- القدرية: الذين نفوا إرادة الله للشر، وقدرته على أفعال العباد، ومن ثم قالوا بأنها ليست مخلوقة له -كما سيأتي-.

وعليهم رد المؤلف بقوله: (**ولا أن يغلب فعله وإرادته مشيئة الله**)؛ لأنهم إذا قالوا: إن أفعال العباد واقعة بغير مشيئة الله؛ فقد قالوا: إن إرادتهم غلبت إرادة الله.

٢- الجبرية: الذين رضوا بجميع المنكرات، بدعوى أنها واقعة بإرادة الله، دون تفريق منهم بين الإرادة الكونية -التي لا تستلزم الرضا- والإرادة الشرعية -التي تستلزمه-.

فصل

القرآن كلام الله غير مخلوق

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق، وإنه كيفما تصرف بقراءة القارئ له، وبلفظه، ومحفوظا في الصدور، متلوًّا بالألسن، مكتوبًا في المصاحف: غير مخلوق، ومن قال بخلق اللفظ بالقرآن يريد به القرآن؛ فقد قال بخلق القرآن.

**** الشرح:**

هذا الأصل وإن كان متعلقا بباب الصفات الإلهية؛ لكن يُفرد لأهميته، وكونه -في ذاته- شعارا مستقلا لأهل السنة، وفيه مسائل:

*** أولا: القرآن كلام الله:**

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وكلام الله هو القرآن.

وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْرِضُ نَفْسَهُ عَلَى النَّاسِ فِي الْمَوْقِفِ، فَقَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ؟ فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي»**»[1]، وكلام الرب هو القرآن.

*** ثانيا: نفي الخلق عن القرآن:**

تقدم إثبات أن كلام الله ليس بمخلوق، وقد أثبتنا أن القرآن كلام الله، فلزم أن يكون القرآن غير مخلوق.

---

(١) **صحيح**. رواه أبو داود.

* **ثالثا: مذاهب أهل البدع في القرآن:**

المذهب الأول: مذهب الجهمية والمعتزلة: أن القرآن مخلوق، بناء على مذهبهم في الكلام أنه مخلوق، وقد سبق إبطاله.

المذهب الثاني: مذهب الأشاعرة والماتريدية: أن القرآن الذي هو حروف وأصوات مسموعة مخلوق، بناء على مذهبهم في الكلام النفسي، وقد سبق إبطاله.

المذهب الثالث: مذهب اللفظية: يقولون: «ألفاظنا بالقرآن مخلوقة».

والمؤلف هنا عبارته دقيقة: (**من قال بخلق اللفظ بالقرآن يريد به القرآن؛ فقد قال بخلق القرآن**)، وذلك لأن كلمة «اللفظ» كلمة مجمَلة محتمِلة، قد يراد بها التلفظ -الذي هو فعل العبد وصوته-، وقد يراد الملفوظ به -الذي هو القرآن-، ففعل العبد مخلوق -كما سيأتي-، وأما القرآن الذي هو كلام الله فليس بمخلوق، فالذين قالوا: «ألفاظنا بالقرآن مخلوقة» وقصدوا القرآن؛ فهم قائلون بخلق القرآن، وإنما تستروا بالعبارة المجملة، ولهذا حكم عليهم الأئمة بأنهم جهمية، بناء على معرفة قصدهم.

وقد قابلتهم طائفة أخرى، فقالوا: «ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة»، وهذا باطل -أيضا-؛ لأن اللفظ قد يراد به فعل العبد، وفعل العبد مخلوق.

وقد تقدم الكلام على الألفاظ المجملة، وأنها لا تُطلق -إثباتًا ولا نفيًا-.

ومن هنا قال أهل السنة كما قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: القرآن غير مخلوق كيفما كان: محفوظا في الصدور، أو مقروءا بالألسنة، أو مكتوبا في الصحف؛ كله كلام الله ليس بمخلوق؛ وليس مرادهم أن صفة الله قد حلَّت في العبد،

بحيث تكون تلاوته وحركاته غير مخلوقة؛ بل قالوا: «**الصوت صوت القارئ، والكلام كلام البارئ**»؛ لأن الكلام إنما يضاف إلى قائله الذي صدر منه، لا إلى من يبلغه ويؤديه بصوته وحركته.

المذهب الرابع: مذهب الواقفة: نقول «القرآن كلام الله» ونقف (نسكت)، فلا نقول: مخلوق، ولا نقول: غير مخلوق.

وهذا -أيضا- ردَّه السلف؛ لأن الواجب التصريح بالحق في المعتقدات الواجبة على كل مسلم، وكثير من الواقفة كانوا جهمية متسترين -أيضا-، يطلقون أن القرآن كلام الله، ويضمرون مرادهم: أنه مخلوق، وليس عندهم بأس أن يقال: القرآن كلام الله؛ لكن على إضافة مخلوق إلى خالقه، ومن الواقفة من وقف على جهة الشك، وكلهم مبتدعة مهجورون عند السلف.

تنبيه: القول بخلق القرآن كفر -بإجماع السلف-؛ لما فيه من إنكار صفة ثابتة بالأدلة القطعية، ولهذا حكم الأئمة على الجهمية بأنهم كفار، وكذلك الواقفة الذين وقفوا على الشك؛ لأن التردد بين الإيمان والكفر كفر.

فصل

خلق أفعال العباد

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويقولون: إنه لا خالق على الحقيقة إلا الله ﷻ، وإن أكساب العباد كلها مخلوقة لله، وإن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء، لا حجة لمن أضله الله ﷻ، ولا عذر، كما قال الله ﷻ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] وقال: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٢٩ - ٣٠] وقال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩] وقال: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢] ومعنى «نبرأها» أي نخلقها -بلا خلاف في اللغة-، وقال مخبرًا عن أهل الجنة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣] وقال: ﴿لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١] وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩].

**** الشرح:**

هذه هي المرتبة الرابعة من مراتب الإيمان بالقدر، وهي: الإيمان بخلق أفعال العباد، وأن الهداية والإضلال بيد الله ﷻ وحده.

قال ﷻ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، ﴿يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [النحل: ٩٣]، ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥-١٠].

وعن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ، وَصَنْعَتَهُ**»(١).

وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ**»(٢).

وعن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**»(٣).

وللعباد مشيئة واختيار.

قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [الكهف: ٢٩]، ﴿ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت: ٤٠].

ومشيئة العبد متأخرة عن مشيئة الله، وتابعة لها، كما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الإنسان: ٣٠].

فالعبد مخلوق بجملته -ذاته، وأفعاله-، وخُلق على هيئة يتمكن بها من إحداث أفعاله بإرادة منه وقدرة، فالله خلقه، ومكَّنه من فعل ما يريد باختياره، وعلى هذا بُني الثواب والعقاب، فالعبد يختار، والله ييسره لما اختاره، فإن اختار الخير؛ هداه وأعانه، وإن اختار الشر؛ أضله وخذله.

وقول المؤلف: (**ومعنى «نبرأها» أي نخلقها -بلا خلاف في اللغة-**): هذا أحد أصلي الكلمة، والأصل الآخر: التباعد من الشيء، ومنه: البراءة من السقم، والبراءة من الحق الذي على الإنسان.

---

(١) **صحيح**. رواه البخاري في «خلق أفعال العباد».

(٢) **صحيح**. رواه مسلم.

(٣) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

وقد ضل في هذه المرتبة ثلاث فرق:

١- القدرية والمعتزلة: الذين قالوا: إن العبد هو الذي يخلق أفعاله، ليست مخلوقة لله -أصلا-؛ وقد لزمهم بمقالتهم هذه إثبات خالق مستقل مع الله، ولهذا قيل فيهم -وروي مرفوعا، ولا يثبت-: «القدرية مجوس هذه الأمة»؛ لأن المجوس أثبتوا خالقَيْن كل منهما مستقل عن الآخر.

٢- الجبرية:الذين قالوا: إن العبد مجبور على فعله، لا اختيار له ولا مشيئة، وإنما هو كالريشة في مَهَبِّ الريح.

٣- الأشاعرة: الذين أرادوا التوسط بين الفريقين، فأتوا بنظرية عجيبة تسمى «الكسب»، ومعناها: أن العبد ليس هو الذي يفعل أفعاله، ولا تأثير له فيها، بل الله يخلقها عند فعله لها، ويكون له حينئذ الكسب بناء على إرادته واختياره لهذا الفعل، فمثلا: إذا صلَّى؛ فليس هو الذي صلَّى حقيقة، وإنما خلق الله الصلاة عند حركة العبد، وللعبد الكسب (الثواب) بناء على إرادته واختياره للصلاة! وقد جُعل هذا المذهب العجيب من محالات العقول، وهذا واضح.

فصل تابع للإيمان بالقدر

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويقولون: إن الخير والشر والحلو والمر بقضاء من الله ﷻ، أمضاه وقدَّره، لا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا إلا ما شاء الله.

**** الشرح:**

تقدم أن القدر هو تحديد الله ﷻ لأمور المخلوقات.

وأما القضاء؛ فهو حكم الله بالشيء، وفعله له.

فالفرق بين القضاء والقدر:

١- القدر سابق على القضاء؛ لأن القدر مرجعه إلى العلم، والقضاء مرجعه إلى الفعل، والعلم سابق على الفعل.

٢- القدر يرجع إلى الصفة الذاتية (العلم)، والقضاء يرجع إلى الصفة الفعلية.

٣- القدر لا يعلمه إلا الله، والقضاء يعلمه الناس عند وقوعه.

وفي عبارات بعض العلماء: التسوية بينهما، كما أنه قد يُطلق أحدهما ويراد به الآخر.

وأما كون القدر -أو القضاء- فيه خير وشر؛ فأصل ذلك في قول النبي ﷺ: «**وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[1]، وبيانه في التفريق بين فعل الله ﷻ ومفعوله، ففعله -الذي هو صفته- خير مطلق، لا شر فيه -بوجه من الوجوه-، وأما مفعوله -الذي هو المخلوق-؛ فهذا هو الذي يكون منه الخير والشر.

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا هو معنى قوله ﷺ: «**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»(١)، أي: لا يضاف الشر إليه ﷻ فعلا، فلا يقال: إن فعله شر، بل فعله كله خير، والشر -الذي هو مفعوله- لم يرده إلا لما يترتب عليه من الخير، فأفعاله كلها خير -بهذا الاعتبار-.

فمن جهة الخلق: هو ﷻ خالق الخير والشر، ومن جهة الفعل: فعله كله خير.

**** قال المؤلف رحمه الله:**

وإنهم فقراء إلى الله ﷻ، لا غنى لهم عنه في كل وقت.

**** الشرح:**

هذا له صلة بالقدر، من جهة أن الله ﷻ هو الذي يهدي ويضل، ويعز ويذل، ويوفِّق ويخذل، فالعبد -إذن- مفتقر إليه دائما، محتاج إلى هدايته وتوفيقه، مهما قام بقلبه من الإرادة، ومهما أخذ من الأسباب، فلا يستغني عن توفيق الله وهدايته، وكذلك الأمر في النعم الدنيوية -أيضا-، هي كلها من عند الله، ولو شاء أن يمنعها؛ لما قدر العبد على تحصيل شيء منها.

قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر: ١٥]، ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ﴾ [النحل: ٥٣].

وهذه ضرورة وجود الخالق والمخلوق، فالخالق غني بذاته، والمخلوق فقير بذاته، ولولا ذلك؛ لساوى المخلوق الخالق.

ولهذه المسألة أثر عظيم في التوحيد والإيمان، فكلما تحقق العبد بفقره وغنى سيده؛ كلما عظم التجاؤه إليه، واشتدت محبته وتعظيمه له.

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم، عن عليٍّ رضي الله عنه.

فصل

صفة النزول لله ﷻ

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

وأنه ﷻ ينزل إلى السماء -على ما صح به الخبر عن رسول الله ﷺ-، بلا اعتقاد كيف فيه.

**** الشرح:**

هذه صفة النزول لله ﷻ.

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال رسول الله ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا -تَبَارَكَ، وَتَعَالَى- كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟**»[1].

وهي صفة خبرية فعلية، يثبتها أهل السنة لله ﷻ على ما يليق به، من غير تمثيل بنزول المخلوقات.

وأهل البدع يتأولون النزول بنزول الرحمة، أو الأمر، أو مَلَك من الملائكة؛ وسياق الحديث يأبى كل هذه التأويلات؛ فإن الرحمة والأمر يتنزلان في كل وقت، ولا يتنزلان إلى السماء الدنيا فقط، والملك لا يقول: «**مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ...**».

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

فصل

رؤية الله في الآخرة

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويعتقدون جواز الرؤية من العباد المتقين لله ﷻ في القيامة، دون الدنيا، ووجوبها لمن جعل ذلك ثوابًا له في الآخرة، كما قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]، وقال في الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فلو كان المؤمنون كلهم والكافرون كلهم لا يرونه؛ كانوا جميعا عنه محجوبين؛ وذلك من غير اعتقاد التجسيم في الله ﷻ ولا التحديد له؛ ولكن يرونه ﷻ بأعينهم على ما يشاء هو بلا كيف.

**** الشرح:**

هذا أصل من أصول السنة، وهو رؤية الله ﷻ في الآخرة، وفيه مسائل:

*** مسألة: أدلة ثبوت الرؤية:**

١ - قول الله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، والنظر إذا تعدَّى بحرف الجر «إلى» أفاد الرؤية البصرية.

٢ - قوله ﷻ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، والزيادة هي رؤية الله -كما سيأتي في الحديث-.

٣ - قوله ﷻ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففون: ١٥]، لمَّا حجب أعداءه؛ دَلَّ على أن أولياءه يرونه؛ وإلا لم يكن بين الفريقين فرق.

٤ - عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قيل للنبي ﷺ: «**يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ**

القِيَامَةِ؟»، فَقَالَ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: «لَا يَا رَسُولَ اللهِ»، قَالَ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟» قَالُوا: «لَا يَا رَسُولَ اللهِ»، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كَذَلِكَ»(١).

٥- عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ فَافْعَلُوا»(٢).

٦- عن صهيب رضي الله عنه: قال ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ؛ قَالَ: يَقُولُ اللهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: «تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟»، فَيَقُولُونَ: «أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟»، قَالَ: «فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ ﷻ»، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾(٣).

* مسألة: مذهب أهل السنة:

أولا: يثبتون رؤية المؤمنين لله ﷻ بأبصارهم، رؤية حقيقية، تشبه رؤية القمر في السهولة واليسر، وليس المقصود تشبيه الله ﷻ بالقمر.

ثانيا: هذه الرؤية تكون من غير إحاطة بالله ﷻ؛ لقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

ثالثا: وأما الرؤية في الدنيا؛ فإنها ممتنعة بالنظر إلى قصور الخلق عن رؤيته ﷻ، لا بالنظر إلى ذات الرؤية.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٣) **صحيح**. رواه مسلم.

رابعا: اتفقوا على أن رؤية الله في الدنيا لا تقع لأحد؛ لقول النبي ﷺ: «**تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّى يَمُوتَ**»(١).

خامسا: اختلفوا في النبي ﷺ: هل رأى ربه في الدنيا أم لا، والراجح التفصيل:

فإن كان المقصود ليلة المعراج؛ فإنه ﷺ لم ير ربه؛ لحديث أبي ذر رضي الله عنه: **سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟»، قَالَ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»**(٢).

وإن كان المقصود غير ذلك؛ فقد رآه في المنام، وكان ذلك بالمدينة؛ لقوله ﷺ: «**أَتَانِي اللَّيْلَةَ رَبِّي -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ**»(٣).

*** مسألة: مذاهب أهل البدع:**

١ - الجهمية، والمعتزلة: ينكرون الرؤية، ويتأولون ما ورد في النصوص من النظر: بأنه انتظار الثواب؛ وهذا تأويل باطل، تأباه النصوص.

٢ - الأشاعرة: يثبتون الرؤية؛ ولكن ينفون الجهة، فيقولون: يُرى في غير جهة؛ وهذا باطل مخالف للعقل؛ فإن المرئي لا بد أن يكون في جهة من الرائي.

وشبهة الجميع في قضية الجهة، وقد سبق إبطالها في مسألة العلو.

تنبيه: قول المؤلف: **(من غير اعتقاد التجسيم في الله ﷻ ولا التحديد له)**:

لفظ «الجسم» من الألفاظ المجملة، وكثيرا ما يُطلق نفيه فيقال: إن الله ليس بجسم؛ وهذا غير سديد؛ لأن الجسم قد يُراد به الشيء القائم بنفسه، المنفصل عن العالم في جهة منه، الذي يمكن رؤيته؛ وهذه معان صحيحة في حق البارئ ﷻ،

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) **صحيح**. رواه مسلم.

(٣) **حسن لغيره**. رواه الترمذي، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

فلو أطلقنا نفي الجسم؛ ففي هذا إيهام لنفي تلك المعاني الصحيحة، ولهذا كان أهل البدع يعتمدون في نفي الصفات على قضية نفي الجسمية هذه، فيقولون: الصفات لا تقوم إلا بجسم، الذي يُرى لا يكون إلا جسما، ونحو ذلك، فينفون هذه الأمور حذرا من وصف الله بالجسمية، وأما أهل السنة؛ فلا يثبتون لفظ «الجسم» ولا ينفونه؛ لأن في نفيه إيهامًا لنفي تلك المعاني الصحيحة، وفي إثباته إيهامًا لمعنى البدن المكوَّن من لحم ودم ونحو ذلك.

وأما لفظ «الحد»؛ ففي استعماله قولان لأهل السنة، وهما روايتان عن الإمام أحمد: فاستعمله غير واحد من أئمة السلف، وقالوا: «نعرف الله بحدٍّ»، ومرادهم: البينونة والفاصل بين الله وبين الخلق. وأباه آخرون، ومرادهم: الحد الذي يعلمه المخلوق، فالخلاف لفظي، والمعنى متفق عليه: أن الله بائن من خلقه، وأنه لا يحيط به أحد من خلقه، والمؤلف موافق لهذا المعنى -ولا بد-؛ لأنه يثبت علو الفوقية، ولا يمكن هذا إلا باعتقاد البينونة، وعدم اعتقاد البينونة هو القول بالحلول والاتحاد، وهو كفر مجرد.

فصل

الإيمان وحكم الفاسق

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويقولون: إن الإيمان قول وعمل ومعرفة، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ومن كثرت طاعته أَزْيَدُ إيمانًا ممن هو دونه في الطاعة.

**** الشرح:**

هذا هو اعتقاد أهل السنة في الإيمان، فالإيمان -عندهم- قول وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وفيه مسائل:

*** مسألة: تعريف الإيمان في اللغة:**

الإيمان: الثقة، وإظهار الخضوع والقبول، مشتق من «الأمن»، الذي هو السكينة والطمأنينة.

وكثير من أهل العلم على أن الإيمان هو التصديق، بل حُكي إجماع أهل اللغة على ذلك، والأمر سهل؛ لأن الكل متفق على نوع اختلاف في المعنى بين الإيمان والتصديق، فليسا مترادفَيْن -من كل وجه-، والترادف -عموما- لا بد أن يكون فيه نوع اختلاف في المعنى، فالسيف والمُهَنَّد والبَتَّار: كلها من أسماء السيف؛ لكن بينها تباين واضح في المعنى، كلٌّ منها يدل على شيء ليس في الآخر.

*** مسألة: تعريف الإيمان في الشرع:**

هو قول وعمل، يزيد وينقص.

والقول قولان:

١- **قول القلب**: وهو المعرفة، والتصديق، واليقين.

قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ١٥]، فأدخل اليقين في الإيمان.

٢- **قول اللسان**: وهو الشهادتان.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**»[1]، فأدخل قول «لا إله إلا الله» في الإيمان.

والعمل عملان:

١- **عمل القلب**: وهو توجُّهه نحو من صدَّق به، بالإخلاص، والمحبة، والخوف، والرجاء، ونحو ذلك.

قال ﷻ: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، فأدخل الخوف في الإيمان.

وفي الحديث السابق: «**وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**»، أدخل الحياء في الإيمان.

٢- **عمل الجوارح**: كالصلاة، والزكاة، والجهاد، وذكر الله، وقراءة القرآن، ونحو ذلك.

في الآية السابقة: ﴿وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، فأدخل الجهاد في الإيمان، وقال ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: صلاتكم إلى بيت المقدس، فسمَّى الصلاة إيمانا.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان، واللفظ لمسلم.

وفي الحديث السابق: «**وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ**».

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللهِ؟**» **قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنَّ تُؤَدُّوا خُمُسًا مِنَ الْمَغْنَمِ»**[1]، فأدخل في الإيمان: الصلاة، وغيرها مما ذُكر.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**»[2]، فأدخل حسن الخلق في الإيمان.

هذا هو التعريف الإجمالي للإيمان، أي: حقيقة الإيمان -في نفسه-.

وله تعريف آخر تفصيلي، وهو: الأركان الستة التي ذُكرت في حديث جبريل.

*** مسألة: زيادة الإيمان، ونقصانه:**

القرآن مصرِّح بالزيادة:

قال ﷻ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، ﴿لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١].

والسنة مصرِّحة بالزيادة، والنقص:

سبق الحديث: «**فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ**»، «**أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**».

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **صحيح**. رواه أبو داود، والترمذي.

وعن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ**»(١).

والزيادة تكون بالطاعة، والنقص يكون بالمعصية، فكلما زادت طاعة المسلم زاد إيمانه، وكلما زادت معصيته نقص إيمانه.

والزيادة والنقصان حاصلان في جميع أمور الإيمان، إلا الشهادتين، فلا يُتصور فيهما زيادة ولا نقصان.

والمقصود -بالنسبة للتصديق مثلا-: أن القدر الذي هو ضروري في الإيمان لا يقبل النقص ولا الشك، وهو التصديق المنافي للتكذيب، فإذا حصل هذا؛ فالتصديق بعد ذلك يزيد وينقص، كلما قوي إيمان العبد وتسليمه وقبوله للشرع فهذا يدل على قوة في نفس تصديقه، فليس تصديق الأنبياء كتصديق من دونهم، ولا تصديق الصدِّيق أبي بكر رضي الله عنه -مثلا- كتصديق من دونه، وإلا لما كانت له خصوصية -أصلا- في لقبه.

*** مسألة: أشهر المذاهب المبتدَعة في الإيمان:**

١- قول الخوارج، والمعتزلة: الإيمان قول وعمل؛ ولكن أفراد الأعمال أصول في الإيمان، فإذا زال ولو عمل واحد من أعمال الجوارح -في صورة ترك واجب، أو فعل محرم-؛ فقد زال الإيمان كله، ومن هنا نشأ مذهبهم في الفاسق -كما سيأتي-.

٢- قول الجهمية: الإيمان هو المعرفة فقط، بلا تصديق، ولا قول، ولا عمل.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان، واللفظ للبخاري.

٣- قول مرجئة المتكلمين، وهو ما صار إليه الأشاعرة: الإيمان هو المعرفة والتصديق فقط، بلا قول، ولا عمل.

٤- قول مرجئة الفقهاء: الإيمان هو المعرفة والتصديق والقول، بلا عمل.

٥- قول الكَرَّامية: الإيمان هو القول فقط، بلا معرفة، ولا تصديق، ولا عمل.

والنصوص ردٌّ مباشر على جميع هؤلاء، وعلى مذهب الجهمية: يلزم إيمان أكثر الكفار، وعلى رأسهم إبليس. وأما الخوارج والمعتزلة؛ فيتبين بطلان مذهبهم عند الكلام على حكم الفاسق.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويقولون: إن أحدًا من أهل التوحيد ومن يصلي إلى قبلة المسلمين لو ارتكب ذنبًا، أو ذنوبًا كثيرة، صغائر، أو كبائر، مع الإقامة على التوحيد لله، والإقرار بما التزمه وقَبِلَه عن الله؛ فإنه لا يكفر به، ويرجون له المغفرة، قال تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَادُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

**** الشرح:**

قوله (**ومن يصلي إلى قبلة المسلمين**) إشارة إلى مصطلح مشهور لدى العلماء: «**أهل القبلة**»، مأخوذ من قول النبي ﷺ: «**مَنْ صَلَّى صَلاَتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا؛ فَذَلِكَ المُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ**»[1]، والمقصود: كل من يظهر الإسلام، ولم يرتكب ما يوجب خروجه منه.

(١) **صحيح**. رواه البخاري، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله (**صغائر، أو كبائر**) هما قسمان للذنوب، وضابط الكبيرة: «**ما صرح فيه الشرع بلفظ «الكبيرة»، أو ما ثبت فيه عقوبة خاصة في الدنيا، أو وعيد خاص في الآخرة**»، أي: زيادة على مجرد تحريمه، كحدٍّ مقدَّر، أو لَعْن، أو عذاب خاص في جهنم، وذلك كالقتل، والزنا، والربا، والسرقة، وشرب الخمر، والقذف، وتصوير ذوات الأرواح.

قوله: (**والإقرار بما التزمه وقَبِلَه عن الله**) الالتزام والقبول من أعمال القلب، والمراد: أن يتلقى الشرع بالقبول فلا يرده، وأن يلتزم العمل به فلا يستكبر عنه؛ فمن ردَّ شيئا من الشرع ولم يقبله، أو استكبر وترفَّع عن العمل به، أو اعتقد أنه لا يلزمه؛ فهو كافر، وهذا هو كفر إبليس ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [**البقرة: ٣٤**].

فمذهب أهل السنة: أن من تلقى الشرع بالقبول، والتزم العمل به بقلبه، ثم خالف بعمله، فوقع في ذنب -صغير أو كبير- دون الشرك؛ فإنه يتعلق به ثلاثة أحكام:

أولا: يُنفى عنه اسم الإيمان الواجب (المطلق)، فيقال: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو نحو ذلك.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(١).

وعن أبي شريح الخزاعي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ**»، قِيلَ: «**وَمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟**»، قَالَ: «**الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ**»(٢).

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **صحيح**. رواه البخاري.

ثانيا: لا يخرج عن ملة الإسلام.

ثالثا: يتعرض للوعيد، وإنفاذ هذا الوعيد معلق بمشيئة الله، إن شاء أنفذه، وإن شاء أخلفه.

قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فجعل ما دون الشرك داخلا تحت مشيئته، ولو كان كفرا؛ لما فرَّق بينه وبين الشرك.

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**تُبَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسَتَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ**»(١).

وعن أبي ذر رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ: «**أَتَانِي جِبْرِيلُ عليه السلام، فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ**»، قُلْتُ: «**وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟**»، قَالَ: «**وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ**»(٢).

وتواتر في السنة العملية: أنه ﷺ كان يعامل العصاة معاملة أهل الإسلام.

وأما أهل البدع:

١ - فالخوارج والمعتزلة: يخرجون العاصي عن الملة، والخوارج تقول: هو كافر، والمعتزلة تقول: هو فاسق، في منزلة بين الإيمان والكفر؛ ويتفقون جميعا على إيجاب الوعيد له، وأنه مخلَّد في النار لا يخرج منها.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

والنصوص ردٌّ مباشر عليهم، وهي مقرِّرة لضد مذهبهم، فتقرِّر أن الأعمال ليست أصولا في الإيمان، وأن من ترك منها شيئا -في صورة ترك واجب، أو فعل حرام-؛ فإنه لا يزول منه الإيمان بالكلية، بل يبقى معه أصله، الذي يُبقي عليه في دائرة الإسلام.

٢- والمرجئة (والكلام على الفقهاء خاصة) تقول: هو مؤمن كامل الإيمان، بناء على أن الإيمان -عندهم- هو الاعتقاد والقول، والعاصي قد أتى بهما، مع أنهم يوافقون أهل السنة في الوعيد، فيقولون: إنه متعرض له، ويجوز أن يعفو الله عنه.

والنصوص في نفي الإيمان عن العاصي ردٌّ عليهم.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

واختلفوا في متعمِّدي ترك الصلاة المفروضة حتى يذهب وقتها من غير عذر، فكفَّره جماعة؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة»، وقوله: «من ترك الصلاة فقد كفر»، و«من ترك الصلاة فقد برأت منه ذمة الله». وتأوَّل جماعة منهم أنه يريد بذلك من تركها جاحدًا لها، كما قال يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [يوسف: ٣٧]، تركَ جحود الكفر.

**** الشرح:**

هذه مسألة حكم تارك الصلاة، ولأهل السنة فيها قولان مشهوران:

الأول: أنه كافر. وهو قول أكثر السلف وأصحاب الحديث، والمشهور من مذهب أحمد. ومن أدلتهم:

١- عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكَ الصَّلَاةِ**»(١).

٢- عن بُرَيْدة بن الحُصَيْب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**العَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ**»(٢).

٣- عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**لَا تَتْرُكْ صَلَاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّدًا؛ فَمَنْ تَرَكَهَا مُتَعَمِّدًا؛ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ**»(٣).

الثاني: أنه ليس بكافر. وهو قول جمهور الفقهاء. ومن أدلتهم:

عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ؛ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ؛ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ**»(٤).

وقد ذكر المؤلف عنهم أنهم تأولوا الأحاديث الأخرى على ترك الجحود، وهذا التأويل ضعيف؛ لأن نفس الجحود كفر، سواء ترك أو لم يترك، والنص علق الكفر بالترك، فلا بد أن يكون له أثر، ولو كان المراد الجحود؛ لما كان للترك أثر.

وذهبت طائفة من أهل العلم، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: إلى التفصيل بين الترك التام وغيره، فالذي يكفر هو الذي لا يصلي أبدا، وأما الذي

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم.

(٢) **صحيح**. رواه أهل السنن، إلا أبا داود.

(٣) **ضعيف**. رواه ابن ماجه.

(٤) **حسن لغيره**. رواه أهل السنن، إلا الترمذي.

يصلي ويترك؛ فإنه لا يكفر.

تنبيه: الخلاف في ترك الصلاة -وكذا الزكاة، والصيام، والحج- خلاف سائغ معتبر بين أهل السنة، لا علاقة له بالخروج ولا الإرجاء، ومن اعتبر الخلاف خلافا بدعيًّا، وقال: إن من لم يكفر التارك -وخصوصا الصلاة- مرجئ أو متأثر بالإرجاء؛ فهو مبتدع مخالف لأهل العلم.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

وقال كثير منهم: إن الإيمان قول وعمل، والإسلام فعل ما فرض على الإنسان أن يفعله، إذا ذُكر كلُّ اسم على حِدَته مضمومًا إلى الآخر، فقيل: المؤمنون والمسلمون جميعا أو مُفْرَدَيْن؛ أُريدَ بأحدهما معنى لم يرد بالآخر، وإن ذُكر أحد الاسمين؛ شَمِلَ الكلَّ وعَمَّهم. وكثير منهم قالوا: الإسلام والإيمان واحد، قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] فلو أن الإيمان غيره لم يُقبل منه، وقال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦]. ومنهم من ذهب إلى أن الإسلام مختص بالاستسلام لله والخضوع له والانقياد لحكمه فيما هو مؤمن به، كما قال: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤] وقال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١٧]، وهذا أيضًا دليل لمن قال: هما واحد.

**** الشرح:**

مسألة الفرق بين الإسلام والإيمان من المسائل التي اختلف فيها أهل السنة

قديما، والخلاف إنما هو في الحقيقة الشرعية، لا اللغوية؛ إذ لا شك أن اللفظين غير مترادفَيْن لغة: الإيمان خضوع وطمأنينة -أو قُلْ: تصديق -على ما سبق إيضاحه-، والإسلام استسلام وانقياد.

وفي موضع النزاع قولان:

الأول: أن الإسلام والإيمان واحد. ومن أدلته:

١- قول الله ﷻ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥]، والمراد بالإسلام هنا: الإيمان -أيضا-.

٢- قوله ﷻ: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦]، ومعلوم أنه لم يُرد بالمسلمين في الآية الثانية غير المؤمنين في الآية الأولى.

الثاني: أنهما مختلفان. ومن أدلته:

١- حديث جبريل المعروف، فقد فسَّر فيه النبي ﷺ الإسلام بغير ما فسر به الإيمان.

٢- حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، لمَّا قال للنبي ﷺ: «مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَوْ مُسْلِمًا**»[1]، وهو واضح في التفريق.

قالوا: والإسلام والإيمان إذا أُطلق أحدهما دخل فيه الآخر، كما قال المؤلف: (**إذا ذُكر كلُّ اسم على حِدَته مضمومًا إلى الآخر، فقيل: المؤمنون والمسلمون جميعا أو مُفْرَدَيْن؛ أُريدَ بأحدهما معنى لم يرد بالآخر، وإن ذُكر أحد**

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

الاسمين؛ شَمِلَ الكلَّ وعَمَّهم)، وعلى هذا حُمل قوله ﷻ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وأيضا قوله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وكمثل الحديث السابق: «هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللهِ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنَّ تُؤَدُّوا خُمُسًا مِنَ الْمَغْنَمِ».

وأجابوا عن أدلة القول الأول:

١- أما قوله: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]؛ فقد تقدم وجهه.

٢- وأما قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦]؛ فالمراد بالإسلام هنا: الإسلام الظاهر، لا الإسلام الحق، لأن امرأة لوط داخلة في أهل بيته، وكانت في الظاهر على دين زوجها، وفي الباطن على دين قومها.

وأما ما ذكره المؤلف من آية الأعراب: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ فالعلماء مختلفون في تأويلها، وهي -في الحقيقة- تدل على التفريق بين الإسلام والإيمان؛ لأننا لو حملناها على أن القوم كانوا منافقين؛ فالمُثبَت هو الإسلام الظاهر، والمنفيُّ هو الإيمان الباطن، ولو حملناها على أنهم كانوا مؤمنين ضعاف الإيمان؛ فالمُثبت هو أصل الإيمان، والمنفيُّ هو كماله.

والذي استقر عليه القول عند أهل السنة هو التفصيل: أن الإسلام إذا أُطلق أو جاء وحده في النصوص الشرعية؛ دخل فيه الإيمان، والعكس صحيح، وإذا

اجتمعا؛ انصرف الإسلام إلى الأقوال والأعمال الظاهرة، والإيمان إلى الاعتقادات الباطنة.

مع الانتباه لما يلي:

١- يجب التفريق بين الإسلام الظاهر الذي تترتب عليه الأحكام في الدنيا، وبين الإسلام الحقيقي النافع عند الله ﷻ، فالأول مرتبط بمجرد الظاهر من قول وعمل،وهو الذي يشترك فيه كل من أظهر الإسلام -وإن كان منافقا في الباطن-، وأما الثاني فلا بد فيه من إيمان صادق في القلب، فيخرج منه المنافقون.

٢- الإسلام بمعنى الدخول في الدين لا يستلزم كمال الإيمان، وهذا هو معنى قول السلف: «**الإسلام الكلمة، والإيمان العمل**»، أي: يثبت الإسلام بمجرد التلفظ بالشهادتين، ويدخل بهما الإنسان في الدين؛ لكنه لا يُسمَّى مؤمنا -بالمعنى الكامل- إلا بالعمل والتقوى.

فصل

بعض أمور الإيمان باليوم الآخر

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويقولون: إن الله يخرج من النار قوما من أهل التوحيد بشفاعة الشافعين، وإن الشفاعة حق.

**** الشرح:**

أصل الشفاعة ثابت بالقرآن، وفيه التقييد بإذن الله ﷻ ورضاه.

قال الله ﷻ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]، ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

والشفاعة -تفصيلا- على نوعين:

*** أولا: الشفاعة الخاصة:**

وهي التي يختص بها النبي ﷺ، ولها صور، أجلُّها: الشفاعة العظمى، في مجيء الله ﷻ يوم القيامة لفصل القضاء بين الخلائق.

عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال النبي ﷺ: «**أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلاَةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي المَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً**»[1].

---

(١) متفق عليه. رواه الشيخان.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال النبي ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ بِمَ ذَاكَ؟ يَجْمَعُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي، وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ، فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ، وَمَا لَا يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَلَا تَرَوْنَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ؟ أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: ائْتُوا آدَمَ، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى الْأَرْضِ، وَسَمَّاكَ اللهُ عَبْدًا شَكُورًا، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُ بِهَا عَلَى قَوْمِي، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ نَبِيُّ اللهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَا يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ كَذَبَاتِهِ، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللهِ فَضَّلَكَ اللهُ بِرِسَالَاتِهِ، وَبِتَكْلِيمِهِ عَلَى النَّاسِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ مُوسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ

مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَى أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ، وَكَلِمَةٌ مِنْهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ، وَرُوحٌ مِنْهُ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ ذَنْبًا، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، فَيَأْتُونِّي فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، وَخَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَغَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ، وَمَا تَأَخَّرَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَأَنْطَلِقُ، فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي، ثُمَّ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيَّ وَيُلْهِمُنِي مِنْ مَحَامِدِهِ، وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ لِأَحَدٍ قَبْلِي، ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ، اشْفَعْ تُشَفَّعْ»[1].

*** ثانيا: الشفاعة العامة:**

وهي التي لا يختص بها النبي ﷺ، بل يشاركه فيها غيره، وإن كان له فيها أفضل مما لغيره، ولها صور، أجلُّها: الشفاعة في إخراج عصاة الموحدين من النار.

عن أنس رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «**شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**»[2].

وعن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشَدَةً لِلَّهِ فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا**

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **صحيح**. رواه أبو داود، والترمذي.

وَيُصَلُّونَ وَيَحُجُّونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ: أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ، فَتُحَرَّمُ صُوَرُهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدِ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقَيْهِ، وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ، فَيَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا أَحَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا»، وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ يَقُولُ: «إِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي بِهَذَا الْحَدِيثِ فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، فَيَقُولُ اللهُ ﷻ: «شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ»، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ عَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: نَهَرُ الْحَيَاةِ، فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، أَلَا تَرَوْنَهَا تَكُونُ إِلَى الْحَجَرِ، أَوْ إِلَى الشَّجَرِ، مَا يَكُونُ إِلَى الشَّمْسِ أُصَيْفِرُ وَأُخَيْضِرُ، وَمَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ يَكُونُ أَبْيَضَ؟»، فَقَالُوا: «يَا رَسُولَ اللهِ، كَأَنَّكَ كُنْتَ تَرْعَى بِالْبَادِيَةِ»، قَالَ: «فَيَخْرُجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِمُ، يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ: هَؤُلَاءِ عُتَقَاءُ اللهِ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ اللهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ»[1].

---

(١) متفق عليه. رواه الشيخان، واللفظ لمسلم.

والعناية هنا بهذا النوع من الشفاعة، وهو ما تكلم فيه المؤلف؛ لأن الخلاف فيها بين أهل السنة وأهل البدع.

فأهل السنة يثبتون الشفاعة في إخراج عصاة المسلمين من النار؛ تصديقًا للأحاديث التي جاءت في ذلك، وعلى هذا قام أصلُهم في حكم الفاسق -كما تقدم-.

وأما الخوارج والمعتزلة؛ فبناء على أصلهم في العاصي -أنه يخرج عن الإيمان-: لا يُتصور أن يكون ناجيًا، بل مصيره النار خالدا فيها، وعليه فقد أنكروا الشفاعة، ودفعوا الأحاديث التي جاءت فيها.

ومن المهم أيضا: أنهم نزعوا ببعض الآيات في القرآن التي تدل بظاهرها على نفي الشفاعة، نحو قوله ﷻ: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

والجواب: أن القرآن نفسه يثبت الشفاعة -كما تقدم-، فالشفاعة المنفية غير الشفاعة المثبتة، فالشفاعة المنفية هي التي تكون في عدم تعذيب الكفار، أو إخراجهم من النار، أو التي يكون فيها اعتقاد فاسد -كاعتقاد التشريك بين الله والشافع-، وأما الشفاعة المثبتة المقيدة؛ فهي التي فصلتها السنة، فلا معارضة للقرآن.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

والحوض حق.

**** الشرح:**

من الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بحوض النبي ﷺ الذي أخبر به، على صفاته التي أخبر بها.

عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قال النبي ﷺ: «**حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الْوَرِقِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَا يَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا**»(١).

وعن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال النبي ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَآنِيَتُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ وَكَوَاكِبِهَا، أَلَا فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ الْمُصْحِيَةِ، آنِيَةُ الْجَنَّةِ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا لَمْ يَظْمَأْ آخِرَ مَا عَلَيْهِ، يَشْخَبُ فِيهِ مِيزَابَانِ مِنَ الْجَنَّةِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ، عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ، مَا بَيْنَ عَمَّانَ إِلَى أَيْلَةَ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ**»(٢).

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال النبي ﷺ: «**يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ القِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي، فَيُحَلَّئُونَ عَنِ الحَوْضِ، فَأَقُولُ: «يَا رَبِّ، أَصْحَابِي»، فَيَقُولُ: «إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ القَهْقَرَى**»(٣).

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **صحيح**. رواه مسلم.

(٣) **صحيح**. رواه البخاري.

**** قال المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ:

والميزان حق.

**** الشرح:**

من الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بالميزان، الذي توزن فيه الأعمال وغيرها، وهو ميزان حقيقي مشاهَد، كما ثبت في القرآن والسنة.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨-٩]، ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وقد تنوعت النصوص في الدلالة على الموزون، وجاءت في ذلك على ثلاثة أنحاء، كلها صحيحة، لا تعارض بينها:

١ - الأعمال.

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ**»(١).

وعن أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ**»(٢).

وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْ شَيْءٍ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ**»(٣).

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **صحيح**. رواه مسلم.

(٣) **صحيح**. رواه أبو داود، والترمذي.

٢- صحائف الأعمال.

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلاً مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الخَلاَئِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ البَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الحَافِظُونَ؟»، فَيَقُولُ: «لاَ يَا رَبِّ»، فَيَقُولُ: «أَفَلَكَ عُذْرٌ؟»، فَيَقُولُ: «لاَ يَا رَبِّ»، فَيَقُولُ: «بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً، فَإِنَّهُ لاَ ظُلْمَ عَلَيْكَ اليَوْمَ»، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: «أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، فَيَقُولُ: احْضُرْ وَزْنَكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلاَّتِ، فَقَالَ: «إِنَّكَ لاَ تُظْلَمُ»، قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجِلاَّتُ فِي كَفَّةٍ، وَالبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِلاَّتُ، وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ، فَلاَ يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللهِ شَيْءٌ**»[(١)].

٣- العامل -نفسه-.

عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، اقْرَءُوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]**»[(٢)].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: «**أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكًا مِنَ الْأَرَاكِ، وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ، فَجَعَلَتِ الرِّيحُ تَكْفَؤُهُ، فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مِمَّ تَضْحَكُونَ؟»، قَالُوا: «يَا نَبِيَّ اللهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ»، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ**»[(٣)].

---

(١) **صحيح**. رواه الترمذي.

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٣) **حسن لغيره**. رواه أحمد.

والمعتزلة تنكر الميزان، وتقول: ليس هو ميزانا حقيقيا، وإنما هو عدل الرب ﷻ في الحكم بين عباده يوم القيامة.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

والحساب حق.

**** الشرح:**

من الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بحساب الخلائق على أعمالهم، وهو من ضرورات ذلك اليوم العظيم.

قال الله ﷻ: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١]، ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢-٩٣].

وسبق الحديث: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ**».

والحساب على قسمين:

١- **يسير**: وهو عرض العبد على ربه ﷻ، فيستره، ويقرره بذنوبه، ثم يغفرها له.

٢- **عسير (مناقشة)**: وهو الذي يتعرض العبد بعده للعذاب.

قال الله ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨].

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قال رسول الله ﷺ: «**لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ إِلَّا هَلَكَ**»، **قَالَتْ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ، أَلَيْسَ يَقُولُ اللهُ ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ**

بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨]؟»، قَالَ: «ذَاكَ العَرْضُ، يُعْرَضُونَ، وَمَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ؛ هَلَكَ»(١).

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ يُدْنِي المُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: «أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟»، فَيَقُولُ: «نَعَمْ أَيْ رَبِّ»، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: «سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ»، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الكَافِرُ وَالمُنَافِقُونَ؛ فَيَقُولُ الأَشْهَادُ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨]»(٢).

(١) متفق عليه. رواه الشيخان.

(٢) متفق عليه. رواه الشيخان.

فصل

الشهادة للمعين بالجنة أو النار

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ولا يقطعون على أحد من أهل الملة أنه من أهل الجنة أو أنه من أهل النار؛ لأن علم ذلك مغيب عنهم، لا يدرون على ماذا يموت؟ أعلى الإسلام؟ أم على الكفر؟ ولكن يقولون: إن من مات على الإسلام مجتنبا للكبائر والأهواء والآثام؛ فهو من أهل الجنة، لقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البينة: ٧]، **ولم يذكر عنهم ذنبا** ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ۝٧ جَزَآؤُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾ [البينة: ٧ - ٨]. **ومن شهد له النبي** ﷺ **بعينه بأنه من أهل الجنة وصح له ذلك عنه؛ فإنهم يشهدون له بذلك، اتباعا لرسول الله** ﷺ**، وتصديقا لقوله.**

**** الشرح:**

أهل السنة لا يشهدون لمعين من المسلمين بجنة ولا نار؛ لأمرين:

الأول: متعلق بالحياة: أن المصير مبني على الخاتمة، فلا يكون من أهل الجنة إلا من خُتم له بالإسلام، ولا يكون من أهل النار إلا من خُتم له بالكفر، ولا سبيل لنا إلى القطع بخاتمة أحد، فلا نشهد لأحد وهو حيٌّ بعدُ.

الثاني: متعلق بالموت: أن المعين من المسلمين إن مات على طاعة؛ فنحن لا نعلم حقيقة أمره عند الله ﷻ، فلعله كان مرائيًا بإسلامه أو بأعماله، وإن مات على معصية؛ فهو في مشيئة الله، فلا نقطع له بالنار.

عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال النبي ﷺ: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو**

لِلنَّاسِ، وَهْوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ »[١].

وهذا يتخلَّف في حق من شهد له النص، فإذا شهد النص لأحد بجنة أو نار؛ وجب تصديق ذلك، والشهادة بمقتضاه؛ لأن الشاهد في هذه الحالة هو الذي علم خاتمة هذا الإنسان، وهو الصادق في خبره، لا يجوز عليه الكذب ولا الخلف.

وعلى هذا؛ فنشهد بالجنة للمعيَّنين من الصحابة الذين شهد لهم النبي ﷺ بها، وسيأتي هذا -إن شاء الله-، ونشهد بالنار لمن شهد له النبي ﷺ بها، كما في شأن الرجل الذي قتل نفسه في الغزو، والرجل الذي غَلَّ متاعا من الغنيمة.

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

فصل

الإيمان بفتنة القبر

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويقولون: إن عذاب القبر حق، يعذب الله من استحقه إن شاء، وإن شاء عفى عنه، لقوله ﷻ: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٦]، فأثبت لهم ما بقيت الدنيا عذابا بالغدو والعشي دون ما بينهما، حتى إذا قامت القيامة عُذِّبوا أشد العذاب، بلا تخفيف عنهم كما كان في الدنيا، وقال: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ [طه: ١٢٤] يعني قبل فناء الدنيا، لقوله بعد ذلك: ﴿ وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢٤] بيَّن أن المعيشة الضنك قبل يوم القيامة، وفي معايشتنا اليهود والنصارى والمشركين في العيش الرغد والرفاهية في المعيشة ما يُعلم به أنه لم يُرد به ضيق الرزق في الحياة الدنيا لوجود مشركين في سعة من أرزاقهم، وإنما أراد به بعد الموت، قبل الحشر. ويؤمنون بمسألة «منكر» و«نكير» على ما ثبت به الخبر عن رسول الله ﷺ، مع قول الله ﷻ: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وما ورد تفسيره عن النبي ﷺ.

**** الشرح:**

من عقائد أهل السنة: الإيمان بفتنة القبر: أن العبد بعد الموت يُسأل، ويُنَعَّم أو يُعَذَّب، وفي ذلك مسائل:

* أولا: أدلة فتنة القبر:

١ - قول الله ﷻ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، ففرَّق بين العرض الذي يكون في الدنيا، والدخول الذي يكون في الآخرة، والعرض هو فتنة القبر.

٢ - قوله ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وقد فسَّرته السنة -كما يأتي- بفتنة القبر.

٣ - قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه: ١٢٤]، بناء على ما ذكره المؤلف: أن المراد بالمعيشة ما يقع في القبر -وسيأتي أنه يسمى «حياة»-؛ لأن الكفر نجدهم في رَغَدٍ من العيش في الدنيا، وهكذا فسره بعض السلف، وعند الجمهور: هي المعيشة التي نعرفها في الدنيا، والضنك لا ينافي الرغد، فإنه لا يلزم أن يكون الضنك قلة مال أو جاه.

٤ - عن أنس رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ: «**الْعَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى أَنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِم؛ أَتَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ فَيَقُولَانِ لَهُ: «مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٌ ﷺ؟»، فَيَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ»، فَيُقَالُ: «انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ». قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا». وَأَمَّا الْكَافِرُ أَوِ الْمُنَافِقُ فَيَقُولُ: «لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ»، فَيُقَالُ: «لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ»، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ**»[1].

---

(١) متفق عليه. رواه الشيخان.

٥- عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ لما مَرَّ على قبرَيْن: «**إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ**»، **ثُمَّ قَالَ**: «**بَلَى، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ**»، **ثُمَّ قَالَ: أَخَذَ عُودًا رَطْبًا فَكَسَرَهُ بِاثْنَتَيْنِ، ثُمَّ غَرَزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَبْرٍ، ثُمَّ قَالَ**: «**لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا**»[(١)].

٦- عن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إِذَا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ؛ أُتِيَ، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾**»[(٢)].

* **ثانيا**: دلت النصوص على أن الله يحيي العبد في قبره حياة خاصة، يعقل بها السؤال والجواب، ويشعر بالنعيم والعذاب، وهذه الحياة تسمى «الحياة البَرْزَخِيَّة»؛ أخذا من قوله عز وجل: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، والبرزخ: ما بين الدنيا والآخرة، أو: هو الحاجز عن الرجوع إلى الدنيا. وتشمل هذه الحياة غير المقبورين، كالمصلوب، والمحروق، ومن أكلته السباع؛ فالتعبير بالقبر إنما هو باعتبار غالب أحوال الموتى.

* **ثالثا**: مَلَكَا القبر اسمهما: «منكر»، و«نكير»؛ هذا متواتر عن الأئمة، وقد ورد فيه حديث: «**إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ -أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ-؛ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ، وَالْآخَرِ: النَّكِيرُ**» الحديث[(٣)]، وفي سنده مقال يسير؛ لكن وردت التسمية في آثار موقوفة ومقطوعة، مما يدل على أن لها أصلا.

* **رابعا**: العذاب والنعيم يكونان على الروح والبدن -جميعا-، تُنعَّم النفس

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٣) رواه الترمذي، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أو تُعذَّب متصلة بالبدن، ومنفصلة عنه. وأحيانا يقول العلماء: أحكام البرزخ على الروح، والبدن تبع لها، كما أن أحكام الدنيا على البدن، والروح تبع له، ويدل على ذلك ما ثبت في الأحاديث أن القبر يُضَيَّق على الميت حتى تختلف أضلاعه، فهذا واضح في دخول البدن في ذلك.

* **خامسا**: العذاب قد يكون مستمرا إلى قيام الساعة، كما دل عليه القرآن بشأن فرعون وآله، وقد ينقطع بحسب ذنوب المسلم، وقد يكون انقطاع العذاب عنه بسبب ما يصله من أعمال الأحياء.

* **سادسا**: أنكرت المعتزلة والخوارج فتنة القبر، بدعوى أنه لا فائدة من نعيم ولا عذاب قبل الآخرة، وأن إثبات حياة في القبر يتعارض مع القرآن، وقد عرفتَ أن القرآن -نفسه- يثبت فتنة القبر.

فصل

ترك المراء في الدين

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويرون ترك الخصومات والمراء في القرآن وغيره، لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [غافر: ٤]، يعني: يجادل فيها تكذيبا بها، والله أعلم.

**** الشرح:**

من شعائر السنة وأهلها: ترك الجدال والخصومات في الدين.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [غافر: ٤]، ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر: ٣٥]، ﴿وَقَالُوٓا۟ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الأَلَدُّ الخَصِمُ**»(١).

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ**»(٢).

وقول المؤلف في تفسير الآية الأولى: (**يعني: يجادل فيها تكذيبا بها**) هو بناء على وصف الجدال في الآية بأنه كفر، ومعلوم أنه ليس كل جدال في الدين كفرا، أو يقال -أيضا-: الجدال من خصال الكفار، وبنحو هذا يُفسَّر -أيضا- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ**»، أي: هو من خصال الكفر وشُعَبه، أو يَؤُول بالعبد إلى الكفر -من باب تسمية الشيء بنتيجته-.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **صحيح**. رواه أبو داود.

ومن مفاسد الجدل -أيضا-: أنه يقدح الشك في القلب، ويلقي العداوة والبغضاء بين المسلمين، وهو وسيلة تفرُّقِهم في دينهم شيعا وأحزابا.

وأما مجادلة أهل البدع؛ فيجب التفريق بين مقامين:

١- مقام الرد بدون مناظرة: فهذا واجب على من تأهَّل له، وهو مسلك الأئمة المعلوم -سلفا وخلفا- في تأليف الكتب في الرد على المبتدعة.

٢- مقام المناظرة: فهذا محظور، وكلام الأئمة فيه مشهور، لم يستثنوا إلا مقام الضرورة، إذا وجد العالم نفسه مضطرا إلى مجلس مناظرة، دون سعي منه ولا اختيار ولا دعوة، كأن يجبره الحاكم عليها، أو يدخل مسجدا فيقوم له مبتدع يرد عليه فيضطر إلى مناقشته، ونحو ذلك.

والفرق بين المقامين: أن مقام المناظرة قد تُلقَى فيه شبهة لا يكون العالم متأهِّبا لها ولا مستحضرا لجوابها، وقد يتأثر بها، والأخطر أنها قد تدخل على من يحضر المناظرة أو يشاهدها من العوام، ويرون صاحب السنة قد انقطع أمام المبتدع، وهذا شر عظيم، ويزداد الأمر في المناظرات الحديثة المعروفة على القنوات، حيث لا يكون زمام النقاش بيد السُّنِّي أصلا، بل بيد ذلكم المقدِّم، وكثيرا ما يكون منحازا إلى المبتدع، ولا يعطي السني الفرصة الكافية للعرض والرد.

فصل

الاعتقاد في الصحابة

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويُثبتون خلافة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد رسول الله ﷺ باختيار الصحابة إياه، ثم خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد أبي بكر باستخلاف أبي بكر إياه، ثم خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ باجتماع أهل الشورى وسائر المسلمين عليه عن أمر عمر، ثم خلافة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ببيعة من بايع من البدريِّين -عمَّار بن ياسر، وسهل بن حُنيف، ومن تبعهما من سائر الصحابة-، مع سابقته وفضله.

ويقولون بتفضيل الصحابة الذين رضي الله عنهم، لقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ومن أثبت الله رضاه عنه؛ لم يكن منه بعد ذلك ما يوجب سخط الله عَزَّوَجَلَّ، ولم يوجب ذلك للتابعين إلا بشرط الإحسان، فمن كان من التابعين من بعدهم لم يأت بالإحسان؛ فلا مدخل له في ذلك.

ومن غاظه مكانُهم من الله؛ فهو مَخُوفٌ عليه ما لا شيء أعظم منه، لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩] إلى قوله ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]، فأخبر أنه جعلهم غيظا للكافرين.

وقالوا بخلافتهم؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [النور: ٥٥]، فخاطب بقوله: ﴿مِنكُمْ﴾ من نزلت الآية وهو مع النبي ﷺ على دينه،

فقال بعد ذلك: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥]، فمكَّن الله بأبي بكر الصديق وعمر وعثمان الدِّين -وَعْدَ الله-، آمنين يغزُون ولا يُغزَوْن، ويُخيفون العدو ولا يخيفهم العدو، وقال ﷻ لقوم تخلفوا عن نبيه ﷺ في الغزوة التي ندبهم الله ﷻ بقوله: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ﴾ [التوبة: ٨٣]، فلما لقوا النبي ﷺ يسألونه الإذن في الخروج للغزو فلم يأذن لهم، أنزل الله ﷻ: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِن قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح: ١٥]، وقال لهم: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: ١٦]، والذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ أحياء خوطبوا بذلك لمَّا تخلفوا عنه، وبقي منهم في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فأوجب لهم بطاعتهم إياهم الأجر وبترك طاعتهم العذاب الأليم، إيذانا من الله ﷻ بخلافتهم، رضي الله عنهم، ولا جعل في قلوبنا غِلًّا لأحد منهم، فإذا ثبت خلافة واحد منهم؛ انتظم منها خلافة الأربعة.

**** الشرح:**

من أصول السنة: اعتقاد فضل الصحابة رضي الله عنهم، وحسن الثناء عليهم، وعدم القدح فيهم، وإثبات خلافة الخلفاء منهم، وإثبات تفاضلهم فيما بينهم، وذلك

في مسائل:

* **أولا**: الصحابي هو من لقي النبيَّ ﷺ مؤمنا به، ومات على الإسلام، سواء طالت صحبته أم قصرت؛ لكن هذا الاسم له عموم وخصوص، فالعموم هو ما ذكرناه، والخصوص ينصرف إلى من طالت صحبته، أو كان من السابقين، أو شهد المشاهد، أو نحو ذلك.

* **ثانيا**: الصحابة أفضل ممن جاء بعدهم من الأمة.

قال الله ﷻ: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [التوبة: ٨٨]، ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: ٢٩].

وعن عمران بن حصين رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»(١).

وعن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا؛ مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ**»(٢).

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

* **ثالثا**: الصحابة يتفاضلون فيما بينهم على ألوان، منها:

١ - فضيلة العشرة.

عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «**أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ**»(١).

٢ - فضيلة أهل بدر.

عن عليٍّ رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «**لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَكُونَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»(٢).

٣- فضيلة أهل بيعة الرضوان (أصحاب الشجرة).

قال الله عز وجل: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وعن أم مبشِّر الأنصارية رضي الله عنها: قال الرسول ﷺ: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ -إِنْ شَاءَ اللهُ- مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ، الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا**»(٣).

٤ - فضيلة المهاجرين والأنصار.

قال الله عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤]، ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ

---

(١) رواه الترمذي، والنسائي في «الكبرى».

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٣) **صحيح**. رواه مسلم.

وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر: ٨-٩].

وعن أنس رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ**»(١).

وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**لَوْلاَ الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الأَنْصَارِ**»(٢).

والمهاجرون أفضل من الأنصار، والحديث الأخير نص في ذلك.

٥- فضيلة الخلفاء الأربعة.

قال ابن عمر رضي الله عنهما: «**كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لاَ نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لاَ نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ**»(٣).

وأهل السنة مُجْمِعون على التربيع بعليٍّ رضي الله عنه بعد عثمان رضي الله عنه في الفضل؛ بناء على ثبوت خلافته -كما يأتي-، والأصل أن الخلافة تُعقد للأفضل، وبناء على فضائله ومناقبه الخاصة، التي تدل بمجموعها دلالة قاطعة على أنه كان أفضل الصحابة بعد عثمان.

فالقاعدة عند أهل السنة: ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

(٣) **صحيح**. رواه البخاري.

* **رابعا**: خلافة الأربعة رضي الله عنهم ثابتة.

عن العِرْباض بن سارية رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ**»(١).

وعن سَفِينة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**الْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ عَامًا، ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ الْمُلْكُ**». قَالَ سَفِينَةُ: «أَمْسِكْ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ سَنَتَيْنِ، وَخِلَافَةَ عُمَرَ عَشْرَ سِنِينَ، وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَخِلَافَةَ عَلِيٍّ سِتَّ سِنِينَ»(٢).

وقد استدل المؤلف عليها بالقرآن، في قوله عز وجل: ﴿**وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ**﴾ [النور: ٥٥]، وسبق كلامه واضحا في وجه الدلالة من الآية، ومنه عبارته الرشيقة: **(فإذا ثبت خلافة واحد منهم؛ انتظم منها خلافة الأربعة)**.

ومن حيث التفصيل:

١- فخلافة أبي بكر رضي الله عنه ثبتت ببيعة الصحابة له، وقد أشار لها النبي ﷺ في حياته.

عن عائشة رضي الله عنها: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ: «**ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ أَبَاكِ، وَأَخَاكِ، حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ وَيَقُولُ قَائِلٌ: أَنَا أَوْلَى، وَيَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ**»(٣).

٢- وخلافة عمر رضي الله عنه ثبتت باستخلاف أبي بكر له.

٣- وخلافة عثمان رضي الله عنه ثبتت ببيعة الصحابة له، وكان عمر رضي الله عنه عندما

---

(١) **حسن**. رواه أهل السنن، إلا النسائي.

(٢) **حسن**. رواه أبو داود، والنسائي في «الكبرى».

(٣) **صحيح**. رواه مسلم.

طُعن قد جعل الخلافة شورى بين المسلمين في ستة نفر: عثمان، وعلي، والزبير ابن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف؛ فانتهى الأمر إلى عثمان وعلي، فأجمع الصحابة على تقديم عثمان.

٤- وخلافة علي ثبتت بمبايعة جمهور الصحابة له، وعبارة المؤلف هنا دقيقة: (**ببيعة من بايع من البدريِّين -عمَّار بن ياسر، وسهل بن حُنيف، ومن تبعهما من سائر الصحابة-، مع سابقته وفضله**)، وتأمل كيف ربط بين الخلافة والفضل، إشارة إلى ما سبق ذكره من أن الأصل في الخلافة أن تُعقد للأفضل؛ لأن جامع شرطها: العلم، والعدالة، والرأي، والشجاعة، والقُرَشِيَّة، وسلامة الحواس والأعضاء؛ فالأصل أن يتولى الخلافة من فاق أقرانه في هذه الشروط، والصحابة لم يكونوا في موقف اضطرار أو حاجة حتى يولوا المفضول مع وجود الفاضل.

وللموقف من الصحابة تتمة تأتي في أواخر الرسالة -إن شاء الله-.

فصل

الموقف من الحكام وحكم الدار

** **قال المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ:

ويرون الصلاة -الجمعة وغيرها- خلف كل إمام مسلم -بَرًّا كان أو فاجرا- فإن الله ﷻ فرض الجمعة وأمر بإتيانها فرضا مطلقا، مع علمه ﷻ بأن القائمين يكون منهم الفاجر والفاسق، ولم يستثن وقتا دون وقت، ولا أمرا بالنداء للجمعة دون أمر.

ويرون جهاد الكفار معهم -وإن كانوا جَوَرَة-، ويرون الدعاء لهم بالصلاح والعطف إلى العدل، ولا يرون الخروج بالسيف عليهم، ولا القتال في الفتنة، ويرون قتال الفئة الباغية مع الإمام العدل، إذا كان ووُجد على شرطهم في ذلك.

ويرون الدار دار إسلام لا دار كفر -كما رأته المعتزلة-، ما دام النداء بالصلاة والإقامة ظاهرَيْن، وأهلُها مُمَكَّنين منها آمنِين.

** **الشرح:**

موقف أهل السنة من الحكام: الإقرار بإمارتهم، والسمع والطاعة لهم في المعروف، وترك الخروج عليهم، وتفصيل ذلك في مسائل:

* **أولا**: الحاكم الذي ينطبق عليه هذا الموقف هو الحاكم المسلم، ما دام في دائرة الإسلام، وإن كان قد تولى حكمه بطريق غير شرعي.

قال أبو ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ**»[1]، والعبد ليس أهلا للإمامة، ولاسيما إن كان -مع ذلك- مجدع الأطراف، فلا يمكن أن يتولى إلا قهرا، وقد أمر النبي ﷺ بطاعته.

(١) **صحيح**. أخرجه مسلم.

* **ثانيا**: القرآن والسنة يأمران بالسمع والطاعة للحكام في المعروف.

١ - قال الله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾ [النساء: ٥٩].

٢- وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه: **دَعَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَبَايَعْنَاهُ، فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا: «أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ»، قَالَ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»**[(١)].

٣- وعن حذيفة رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: **«تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِمَامَهُمْ»**، وفي رواية: **«تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»**[(٢)].

٤- وعن عوف بن مالك رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: **«خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، قِيلَ: «يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟»، فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ؛ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»**[(٣)].

٥- وعن ابن عمر رضي الله عنهما: قال النبي ﷺ: **«عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ؛ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»**[(٤)].

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان، والرواية الأخيرة لمسلم دون البخاري.

(٣) **صحيح**. أخرجه مسلم.

(٤) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

وانتفاء الطاعة في المعصية لا يعني انتفاءها -بالكلية-، فنحن لا نطيع في المعصية بعينها؛ لكن في بقية الأمور لا ننزع اليد من الطاعة، ولا نحكم بسقوط إمارة الحاكم.

* **ثالثا**: نهى النبي ﷺ عن الخروج على الحكام.

١- الأحاديث السابقة دالة على ذلك، وخصوصا: «**أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟**»، **فَقَالَ**: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ**».

٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما: قال النبي ﷺ: «**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ؛ فَلْيَصْبِرْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا، فَمَاتَ؛ فَمِيتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ**»(١).

والخروج على ثلاثة أضرب:

١- خروج بالقلب: وهو اعتقاد جواز الخروج.

٢- خروج بالقول: وهو التحريض على الخروج، والتثبيط عن الطاعة.

٣- خروج بالعمل: وهو قتال السلطان.

* **رابعا**: دلت الأحاديث على موضع جواز الخروج:

١- أن يكفر الحاكم كفرا بواحا لا شك فيه.

٢- أو يترك إقامة الصلاة.

ويشترط -حينئذ- توفُّر القدرة على الخروج، والإتيان بالبديل، وإلا وجب الصبر -أيضا-.

* **خامسا**: من الطاعة للأمراء، ولزوم جماعة المسلمين: المشاركة في العبادات التي لا تُؤدَّى إلا في جماعة أو تحت راية الأمير، كالصلاة في المساجد،

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

والحج، والجهاد؛ فإن ترك هذه الأعمال بداعي جور السلطان يؤدي إلى تعطيلها -بالكلية-، وهذا لا يجوز، والمؤلف قال بشأن الجمعة: (**فإن الله ﷻ فرض الجمعة وأمر بإتيانها فرضا مطلقا، مع علمه ﷻ بأن القائمين يكون منهم الفاجر والفاسق، ولم يستثن وقتا دون وقت، ولا أمرا بالنداء للجمعة دون أمر**).

وأيضا: قال أبو ذر رضي الله عنه: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ: «**كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا - أَوْ يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا-؟**» **قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ، فَصَلِّ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ»**[1]، فأمر بأداء الصلاة خلفهم -وإن أخرجوها عن وقتها-؛ لزومًا للجماعة، ودرءًا للفرقة والفتنة.

ومن الأمور التي نص عليها الأئمة -أيضا-: دفع الصدقات إلى السلطان -إذا طلبها-، وهي مجزئة عن أصحابها، وإن كان السلطان فاسقا لا يضعها في مصارفها الشرعية.

* **سادسا**: من شعائر أهل السنة: الدعاء للسلطان بالصلاح والتوفيق والتسديد؛ لأن صلاحه صلاح للرعية، وجوره وتخبُّطه في سياسته شر عليهم، ولا يدعون عليه؛ لأنه لو ذهب؛ لن يأتي من هو أفضل منه، ما دام الناس على فسادهم وظلمهم، والراعي لا بد أن يكون من جنس الرعية، وعمله من جنس عملهم، كما قال ربنا ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ [الأنعام: ١٢٩].

* **سابعا**: عند الكلام على قتال السلطان يذكر بعض الأئمة -كما فعل المؤلف- قتال الفتنة.

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم.

والفتنة -عموما-: الابتلاء بخير أو شر، كما قال الله ﷻ: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥].

وقتال الفتنة أوسع من قتال السلطان، **وضابطه: كل قتال منهي عنه**، سواء تبين تحريمه، أو كان مشكوكا في حِلِّه، فيدخل فيه القتال على الملك، والقتال للعصبية، والقتال على كل قضية لا يتبين فيها الحق من الباطل.

والحجة في تحريم قتال الفتنة:

١- الأصل المجمع عليه المعلوم بالضرورة: حرمة دم المسلم، فلا يجوز الإقدام عليه إلا ببرهان قاطع.

٢- الأحاديث الخاصة في النهي عن قتال الفتنة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**سَتَكُونُ فِتَنٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفْهُ، وَمَنْ وَجَدَ فِيهَا مَلْجَأً فَلْيَعُذْ بِهِ**»(١).

وعن أبي موسى رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «**إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ فِتَنًا كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا، وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُمْسِي مُؤْمِنًا، وَيُصْبِحُ كَافِرًا، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، فَكَسِّرُوا قِسِيَّكُمْ، وَقَطِّعُوا أَوْتَارَكُمْ، وَاضْرِبُوا سُيُوفَكُمْ بِالْحِجَارَةِ، فَإِنْ دُخِلَ عَلَى أَحَدٍ مِنْكُمْ، فَلْيَكُنْ كَخَيْرِ ابْنَيْ آدَمَ**»(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «**مَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ، فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ**»(٣).

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **صحيح**. رواه أبو داود.

(٣) **صحيح**. رواه مسلم.

* **ثامنا:** يستثنى من القتال الحرام كل قتال أذن فيه الشرع، ومنه: قتال البُغاة.

والبغاة: طائفة تخرج عن طاعة الإمام لتأويل سائغ، كمظالم يريدون رفعها، وهذا وإن كان مطلبا مشروعا لكنه لا يبيح الخروج عن الطاعة؛ لما تقدم في وجوب الصبر على جور الأمير، والنهي عن مفارقة الطاعة والجماعة.

والفرق بين الخوارج والبغاة: أن الخوارج يفارقون الطاعة بناء على اعتقاد التكفير، فيكفرون الإمام، وربما الرعية أيضا، ويسلُّون السيف، وينتهكون الحرمات.

والدليل على مشروعية قتال البغاة: قول الله ﷻ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الحجرات: ٩].

وقتال البغاة له شرطان:

١- وهو منصوص في الآية: أن يكون بعد الدعوة للإصلاح، فالبغاة يُدعون أولا إلى الإصلاح والرجوع للجماعة، وتُجاب مطالبهم المشروعة -إن أمكن- وإن لم تُجَبْ؛ ذُكرت لهم السنة في الصبر على الجور وعدم الخروج عن الطاعة، وكُشفت شبهتهم -إن وُجدت-.

٢- وهو ما ذكره العلماء: أن يُخشَى الفساد والشر من إصرارهم على بغيهم، بحيث لا يندفع إلا بقتالهم، وإلا فلو كان لا يُخشى شيء فوق مجرد خروجهم عن الطاعة، أو كان الشر يُدفع بدون القتال؛ فلا يجوز قتالهم، لزوما للأصل في حرمة الدماء.

وأما إذا تعدَّوْا وأفسدوا في الأرض بالسلاح ونحوه؛ فيجوز قتالهم -مباشرة- دون استصلاح، لا فرق بينهم وبين الخوارج؛ لأن القتال حينئذ من باب دفع الصائل، وكفِّ الشر عن الناس.

تنبيه: قول المؤلف: (**ويرون قتال الفئة الباغية مع الإمام العدل**...) ظاهره أنه لا يكون إلا مع الإمام العدل، فلو كان البغاة خارجين على إمام ظالم، وتحقق شرط قتالهم؛ فإنه لا يجوز قتالهم -أيضا-؛ وهذا فيه نظر، وليس متفَقًا عليه، فقد نقل النووي في «المجموع» عن القَفَّال المروزي -أحد أكابر الأصحاب-: «**وسواء كان الإمام عادلا أو جائرا، فإن الخارج عليه باغ**» اهـ. وما دام شرط القتال قد تحقق؛ فقد علمنا أن المفسدة في تركه أعظم، فتُحتمل مفسدة القتال مع الإمام الجائر دفعًا لمفسدة البغاة.

* **تاسعا**: ذكر المؤلف حكم الدار -من جهة الإسلام والكفر-، وحاصل كلامه: أن الدار يُحكم لها بأنها دار إسلام، ما دامت شعائر الإسلام فيها ظاهرة، وما دام أهلها ممكَّنين من أدائها.

والأصل في ذلك: حديث أنس رضي الله عنه: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا قَوْمًا؛ لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ**»[1].

والتعبير بالظهور يضم إليه الغلبة -أيضا-، أي: أن تكون شعائر الإسلام هي الغالبة على البلد؛ لتخرج الصورة المعاصرة لبلاد الكفر، التي قد تظهر فيها شعائر الإسلام، ولكنها قليلة ليست غالبة في البلد، فهذا لا يُخرج البلد عن كونها بلد كفر.

* **عاشرا**: من شعائر أهل البدع -خصوصا الخوارج، والمعتزلة-: الخروج على الحكام، والمعتزلة تسميه: «الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر».

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

فصل

مسائل متعلقة بالقدر

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويرون أن أحدا لا تخلص له الجنة -وإن عمل أي عمل- إلا بفضل الله ورحمته التي يخص بهما من يشاء، فإن عمله للخير وتناوله الطاعات إنما عن فضل الله الذي لو لم يتفضل به عليه لم يكن لأحد على الله حجة ولا عَتْب، كما قال الله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٢١] ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣] وقال: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥].

**** الشرح:**

يؤمن أهل السنة بأن الجنة ونعيمها فضل ومِنَّة من الله ﷻ، وإن كان قد جعل العمل سببا واجبا لدخولها؛ لكن لا على وجه التكافؤ بينه وبينها.

فقوله ﷻ: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣] وما يشبهه: الباء فيه هي باء السببية، فالله ﷻ قدَّر أن يكون العمل سببا لدخول الجنة، وأمر به؛ لكن بيَّن النبي ﷺ أنه لا بد من تفضُّل الله على العبد، فقال: «**لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الجَنَّةَ**» **قَالُوا: وَلاَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «وَلاَ أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ»**[1]، فالعمل -إذن- ليس ثمنا مكافئا للجنة؛ لأنها سلعة الله ﷻ، ودار كرامته وجواره، لو أوجب الله علينا دخولها بحقها؛ لما أطقنا ذلك، وأيضا: فالله ﷻ هو خالق الأسباب والمسبَّبات، فرجع الكل إلى محض فضل الله ورحمته.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا هو معنى قوله ﷺ: «**لَوْ أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ**»(١)، أي: بناء على ما يستوجبه حق الله من الشكر، فشكر النعمة الواحدة لا يوفيها عمل العبد كله، فلو أن الله عامل خلقه هكذا لعذبهم وهو غير ظالم لهم؛ لكنه لم يفعل، ولم يُقِمْ شرعه على هذا الأساس، وعليه فإذا اكتفى منا بعمل معين فامتثلناه فعذبنا على ذلك؛ لكان هذا عين الظلم الذي تنزه عنه.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويقولون: إن الله ﷻ أجَّل لكل حي مخلوق أجلا هو بالغه، فإذا جاء أجلهم؛ لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون، وإن مات أو قُتل؛ فهو عند انتهاء أجله المسمَّى له، كما قال الله ﷻ: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

**** الشرح:**

من المسائل المبنية على الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة في القدر: مسألة المقتول: هل مات بأجله أم لا؟

فأهل السنة يقولون: المقتول مات بأجله، والله قدَّر أن يموت بالسبب الذي قُتل به.

والمعتزلة يقولون: المقتول له أجلان، فلو لم يُقتل لعاش إلى أجله. وهذا مبني على أن المعاصي -عندهم- ليست بقدر، فالقتل ليس بقدر، وقد كان للمقتول أجلٌ عند الله، فغلب فعل القاتل ما هو مكتوب عند الله.

---

(١) **صحيح**. رواه أبو داود، وابن ماجه، عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

وإن الله عَزَّ وَجَلَّ يرزق كل حي مخلوق رزقَ الغذاء الذي به قوام الحياة، وهو ما يضمنه الله لمن أبقاه من خلقه، وهو الذي رزقه -من حلال أو من حرام-، وكذلك رزق الزينة الفاضل عما يحيا به.

**** الشرح:**

هذا -أيضا- من مواطن الخلاف مع المعتزلة، فهم يقولون: الحرام ليس رزقا من الله، بناء على أن الحرام لا يكون من قدر الله.

وأهل السنة -بناء على قولهم بأن المعاصي مقدَّرة- يقولون: بل هو رزق من الله، ولا يجوز أن يكون الرزق من غير الله، كما أنه لا يجوز أن يخلق العبد أفعاله، وكون الحرام بقدر من الله لا يعني أن الله يحبه أو يأمر به.

فصل

القول في الجن والسحر

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويؤمنون بأن الله ﷻ خلق الشياطين توسوس للآدميين، ويختدعونهم، ويغرونهم.

**** الشرح:**

أهل السنة يؤمنون بالجن، وأنهم خلقٌ من خلق الله ﷻ، لهم صفات وأمور معينة وردت بها نصوص الكتاب والسنة، ومن ذلك:

١- أنهم مخلوقات نارية، وقد تقدم خلقهم على خلق آدم ﷺ.

قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴿٢٧﴾﴾ [الحجر: ٢٦-٢٧]، وقال عن إبليس: ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأعراف: ١٢].

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قال رسول الله ﷺ: «**خُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ**»(١).

٢- أنهم يأكلون، ويشربون، ويتناسلون.

قال الله ﷻ: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌۢ﴾ [الكهف: ٥٠].

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قال النبي ﷺ: «**إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ**»(٢).

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم.

(٢) **صحيح**. رواه مسلم.

٣- لهم القدرة على التشكل.

فلما أجمعت قريش على المسير إلى بدر؛ ظهر لهم إبليس في صورة رجل، وذكر الله خبره بقوله: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٤٨].

وعن أبي ذر رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «**الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ**»(١).

وظهر شيطان لأبي هريرة رضي الله عنه في صورة رجل، وكان أبو هريرة يحفظ صدقة الفطر، وجرت بينهما قصة، وفيها قول النبي ﷺ: «**صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، ذَاكَ شَيْطَانٌ**»(٢).

٤- لهم قدرات خارقة.

كما ذكر الله عز وجل من شأنهم مع سليمان ﷺ في خدمتهم له، ومن ذلك: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩].

٥- هم مكلَّفون كالبشر، وفيهم المؤمن والكافر، والصالح والفاسق.

قال الله عز وجل: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٣٠]، ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١]، ﴿وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ﴾ [الجن: ١٤]، ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾ [الأحقاف: ٢٩] الآيات.

وثبت في السنة حديث ليلة الجن، الذي التقى فيه النبي ﷺ بطائفة منهم، وأمرهم بأحكام يلتزمون بها(٣).

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم.

(٢) **صحيح**. رواه البخاري.

(٣) **صحيح**. رواه مسلم، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

٦- مع كل إنسان قرين من الجن، يوسوس له، ويزين له المعصية.

قال الله ﷻ: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾﴾ [ق: ٢٣] الآيات.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، إِلَّا وَقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الْجِنِّ**»، قَالُوا: **وَإِيَّاكَ؟ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «وَإِيَّايَ، إِلَّا أَنَّ اللهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ، فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ»**[1].

فائدة: الجن والشيطان كثر استعمالهما في مسمى واحد، وأصل الاجتنان الاستتار، فكل مستتر جِنٌّ، وأصل الشيطان من: «شَطَنَ»، بمعنى: بَعُدَ؛ لأنه بعيد من الخير، ويُستعمل في كل عاتٍ متمرد وإن كان من الإنس، كما قال ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢]، بل وإن كان من الحيوان، كما في القصة المشهورة، لمَّا ركب عمر رضي الله عنه على بِرْذَوْن وهو في الطريق لفتح بيت المقدس، فجعل يتبختر به، فنزل عنه، وقال: «ما حملتموني إلا على شيطان!».

**** قال المؤلف رحمه الله:**

وأن الشيطان يتخبط الإنسان.

**** الشرح:**

أهل السنة يُثبتون أن الشيطان يدخل بدن الإنسان، ويتسلط عليه بالمس والصرع، خلافا لأهل البدع الذين ينكرون ذلك.

وحجة أهل السنة:

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم.

١- قال الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

٢- وذكر ابن عباس رضي الله عنهما المرأة التي أتت النبي ﷺ فقالت: «**إِنِّي أُصْرَعُ وَإِنِّي أَتَكَشَّفُ، فَادْعُ اللهَ لِي**»، قَالَ: «**إِنْ شِئْتِ صَبَرْتِ وَلَكِ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتِ دَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُعَافِيَكِ**»، قَالَتْ: **أَصْبِرُ، قَالَتْ: «فَإِنِّي أَتَكَشَّفُ، فَادْعُ اللهَ أَنْ لَا أَتَكَشَّفَ»، فَدَعَا لَهَا**»[1].

٣- الواقع المشاهَد من حال المصروعين، ومنه: أن الشيطان ينطق على ألسنتهم.

**** قال المؤلف رحمه الله:**

وأن في الدنيا سحرًا وسحرةً، وأن السحر استعماله كفر من فاعله، معتقدا له نافعا ضارا بغير إذن الله.

**** الشرح:**

السحر لغة: ما خفي سببه، وسمي «السَّحَر» كذلك لأنه يقع خفية في آخر الليل، وكذلك «السُّحور» لأنه يقع خفية.

واصطلاحا: أقوال وأفعال معينة، تُحدث أثرا معينا، بتوسط الشياطين.

وأهل السنة يثبتون السحر، ويقولون: هو على قسمين:

١- **تخييلي**: كما وقع من سحرة فرعون: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، وهذا إنما هو إيهام وخداع للبصر.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

٢- **حقيقي**: يؤثر بالمرض، والصَّرَع، والتفريق بين الأحبة، ونحو ذلك.

والمعتزلة تنكر الثاني، وجوابهم:

١- أن الله ﷻ أثبته، فقال: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فبيَّن أنه يُتعلم، وأنه يضر، وأنه يفرق بين المرء وزوجه؛ ولا يستقيم ذلك في شيء لا حقيقة له.

٢- أنه موجود ثابت في الواقع، معلوم بالتواتر والحِسِّ، كما ذكرنا بشأن المَسِّ، وغير ذلك من الوقائع التي طبَّقت الأرض عبر الأزمان.

حكم السحر:

السحر كفر؛ لما تقدم في الآية: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾، ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ﴾.

وظاهر عبارة المؤلف أنه قيَّد ذلك بالاعتقاد، فلا يكفر الساحر حتى يعتقد أن سحره ينفع ويضر بغير إذن من الله؛ وهذا بناء من المؤلف على مذهبه الشافعي، فإن فيه تفصيلا بين السحر الذي فيه استعانة بالجن، والسحر الذي فيه مجرد استعمال لأدوية ومواد تحدث الضرر، فهذا الثاني هو الذي لا يكفر به حتى يعتقد التأثير الذاتي من دون الله.

والجمهور يطلقون أن السحر كفر، بناء على الغالب المعهود من أنه لا بد فيه من استعانة بالجن، والمعروف أن الجن لا يخدمون الإنسان حتى يرتكب الكفر، بأن يصرف عبادة للجن، أو يهين المصحف، أو نحو ذلك.

فلا خلاف -في الحقيقة-؛ لأن الكُلَّ متفق على أن ما فيه استعانة بالجن يكون كفرا، وغيرُ ذلك -إن تحقق وجوده- لا يكفر به إلا باعتقاد.

فصل

مجانبة البدع

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويرون مجانبة البدعة.

**** الشرح:**

هذا من تمام التمسك بالسنة والثبات عليها؛ فإن الشيء لا يتم إلا باجتناب ضده، فلا تتم السنة إلا باجتناب البدعة.

والبدعة لغة: الشيء الجديد المخترع.

واصطلاحا: أمر مخترع في الدين، اعتقادا أو عملا.

«مخترع»: خرج به المشروع الثابت في الدين، فلا يسمى «بدعة»، إلا تسميةً لغويةً، كما في قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نِعْمَتِ البدعة هذه»، لمَّا جمع الناس على التراويح في رمضان، فإن أصل التجميع في قيام الليل ثابت في السنة، بل فعله النبي ﷺ في رمضان -نفسه-، ولكنه امتنع عنه خشية أن يُفرض على الأمة، فلما زال هذا المحذور بوفاته ﷺ؛ فعله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«في الدين»: خرج به أمور الدنيا، فلا يُذم فيها الاختراع -لذاته-، بل الأصل فيه الإباحة، كما قال النبي ﷺ: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ**»[1]، وإنما يُحظر إذا تحقق أنه مخالف للشرع. وخرج بهذا القيد المعصية -أيضا-؛ فإنها لا تكون في الدين، أي: لا يُتدين بها، ولا يتخذها صاحبها قربة، بخلاف البدعة، التي يُقصد بها التقرب، ويعتقدها صاحبها حقا.

«اعتقادا»: كشتَّى البدع التي مر ذكرها في أبواب العقيدة.

«عملا»: كبدع الصلوات، والأذكار، والأدعية، ونحو ذلك.

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم، عن عائشة وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والأدلة متكاثرة على ذم البدع، والنهي عنها، والوعيد عليها:

١- قال الله ﷻ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، والبدعة تقرُّب إلى الله بغير إذن منه.

٢- وقال ﷻ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، والبدعة يضيفها صاحبها إلى الدين، وليست منه، فكأنه يدَّعي أن الدين ناقص، بحاجة إلى هذه البدعة.

٣- وقال ﷻ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، والبدعة ليست من الدين، فليست -إذن- من الصراط المستقيم، ومن طلبها فلا بد أن يتبع السبل التي نهى عنها الله، ويتبين هذا أكثر في البدع العقدية.

٤- وعن عائشة رضي الله عنها: قال النبي ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ؛ فَهُوَ رَدٌّ**»(١).

٥- وعن العرباض بن سارية رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»(٢).

والبدع تنقسم باعتبارات مختلفة، منها:

تنقسم باعتبار إخراجها عن الملة إلى:

١- **بدعة مكفِّرة**: وهي ما ناقض معلوما من الدين بالضرورة، كتعطيل الصفات الإلهية، وإنكار القدر السابق.

٢- **بدعة مفسِّقة**: ما دون ذلك، كإنكار خلق أفعال العباد، وإرجاء الفقهاء.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٢) **حسن**. رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

وتنقسم باعتبار أصلها إلى:

١- **بدعة حقيقية**: وهي ما لا أصل له البتَّة، كبدع الاعتقاد، وبدعة الرهبانية.

٢- **بدعة إضافية**: وهي ما يكون له أصل في الشرع، لكن يلحقه الابتداع في صفته -من هيئة، أو زمن، أو نحو ذلك-، كصلاة الرَّغائب، والذكر باللفظ المفرد: «الله! الله!».

فصل

من شمائل أهل السنة

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

والآثام، والفخر، والتكبر، والعُجْب، والخيانة، والدَّغَل، والاغتيال، والسِّعاية.

**** الشرح:**

هذه الأمور معطوفة على البدعة، أي: ويرون مجانبة الآثام... الخ.

ومن عادة المؤلفين في اعتقاد أهل السنة: أنهم يتكلمون على صفات أهل السنة في دينهم وخلقهم، تأكيدا على القضية العقدية التي يقررونها: الإيمان قول وعمل، فأهل السنة أهل عمل وتقوى.

والآثام: جمع إثم، وهو الذنب، سمي إثما لأن أصل الإثم البطء والتأخر، فالمذنب بطيء عن الخير متأخر عنه، فمن صفات أهل السنة أنهم يتركون الآثام صغيرها وكبيرها، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَذَرُوا۟ ظَـٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ [الأنعام: ١٢٠].

والفخر: التعظُّم، والمراد: التعظم بالباطل، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦]، وقال النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَبْغِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ**»(١).

والتكبر: واضح، وقد ضبطه النبي ﷺ في حديثه: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**» **قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: «إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ»**(٢)،

---

(١) **صحيح**. رواه مسلم، عن عياض بن حمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **صحيح**. رواه مسلم، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وتحريم الكبر مشهور في الكتاب والسنة.

والعُجب: قريب من التكبر والفخر، قال رسول الله ﷺ: «**بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي حُلَّةٍ، تُعْجِبُهُ نَفْسُهُ، مُرَجِّلٌ جُمَّتَهُ، إِذْ خَسَفَ اللهُ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**»(١).

والخيانة: لقول الله ﷻ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾﴾ [النساء: ١٠٧]، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الأنفال: ٥٨]، وقول النبي ﷺ: «**آيَةُ المُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ**»(٢).

والدَّغَل: هو الفساد، أصله الالتفاف والتداخل، ولعل مراد المؤلف به صورة خاصة من الفساد، وهي المتعلقة بخبث السرائر، والتحريش، ونحو ذلك.

والاغتيال: هو القتل بغتة من حيث لا يدري المقتول، وهو خيانة وغدر، ويُعَبَّر عنه بـ«الفَتْك»، وفيه حديث خاص: «**الْإِيمَانُ قَيَّدَ الْفَتْكَ، لَا يَفْتِكُ مُؤْمِنٌ**»(٣)، أي: الإيمان يمنع من الاغتيال، كما يمنع القيد من التصرف.

والسعاية: بالشر والأذى للمسلمين، سواء كانت بالوشاية للسلطان، أم بغير ذلك.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) **صحيح**. رواه أبو داود، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويرون كف الأذى، وترك الغيبة، إلا لمن أظهر بدعة وهوى يدعو إليهما، فالقول فيه ليس بغيبة عندهم.

**** الشرح:**

كف الأذى: كل ما يؤذي الغير، سواء كان بقول أو فعل، كما قال النبي ﷺ: «**المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**»(١)، وقال ﷺ في بيان حق الطريق: «**غَضُّ البَصَرِ، وَكَفُّ الأَذَى، وَرَدُّ السَّلاَمِ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهْيٌ عَنِ المُنْكَرِ**»(٢).

وترك الغيبة: لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿**وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ**﴾ [الحجرات: ١٢]، وقول النبي ﷺ: «**أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟**» **قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ» قِيلَ أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ، فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَّهُ»**(٣).

وتباح الغيبة في مواضع، يجمعها: **تحقيق مصلحة أعظم من مفسدة الغيبة، أو درء مفسدة أعظم من مفسدة الغيبة**، والذي يعنينا هنا: التحذير ممن يَعُمُّ شَرُّه، كالمبتدع الداعية إلى بدعته، فالتحذير منه فرض كفاية؛ لأن رعاية المصلحة والمفسدة في ذلك أكبر مما يعود إليه هو في حفظ كرامته وعرضه، فمصلحة حفظ الدين أعظم من حفظ كرامة المبتدع، ومفسدة تبديل الدين وإضلال المسلمين أعظم من مفسدة التعدي على عرض المبتدع، وأدلة ذلك -من عموم وخصوص- كثيرة، وعليه أجمع أهل العلم والسنة، وذمُّوا من خلط بينه وبين الغيبة المحرمة، كما في الخبر المشهور: لمَّا دخل أبو تراب النَّخْشَبي الصوفي

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **صحيح**. رواه مسلم، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

على الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، فوجده يجرِّح أناسا، فقال له: «يا شيخ! لا تغتب الناس!»، فقال له الإمام: «ويحك! ليس هذا بغيبة، هذه نصيحة»، وقال له رجل: «إنه ليثقل عليَّ أن أقول: فلان كذا»، فقال له الإمام: «إذا سكتَّ أنت، وسكتُّ أنا؛ فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟!».

وفي حكم الداعية إلى بدعته: الداعية إلى الفسق والفجور، وفيه آثار عديدة عن السلف: أن المجاهر بفسقه لا غيبة له.

ويتعلق بأهل البدع حكم آخر جليل، وهو: هجرهم، وترك مجالستهم.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [الأنعام: ٦٨].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أُنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ**»(١).

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

ويرون تعلُّم العلم وطلبَه من مظانِّه، والجِدَّ في تعلم القرآن وعلومه وتفسيره، وسماعِ سنن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجَمْعِها والتفقه فيها، وطلب آثار الصحابة.

**** الشرح:**

هذا باب جليل، يضيق المقام عن بسط القول فيه وتعداد فضائله، ولنتذكر -في عجالة- قول ربنا عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، ﴿وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا

(١) **صحيح**. رواه مسلم في مقدمة «الصحيح».

فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ ﴾ [المجادلة: ١١]، وقول نبينا ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»(١).

وليست القضية هنا قضية فضائل فقط، بل هي قضية منهجية فارقة بين أهل السنة وأهل البدع، ولعل المؤلف قصد التنبيه على ذلك، فأهل البدع يعرضون عن العلم الشرعي، ويستغنون عنه بعلومهم المرذولة -كعلم الكلام-، أو أذواقهم وكشوفاتهم -كالصوفية-، ويتأكد الأمر في علوم السنة، فإن انحرافهم عنها أكثر؛ لأنها أشد بيانًا لباطلهم، وفي هذا قال السلف: «ما ابتدع رجل بدعة إلا نُزعت حلاوة الحديث من قلبه»، واشتهر في أخبار أهل البدع: بغضهم للحديث وأهله، وتسميتهم إياهم بالألقاب المنفِّرة، كالحَشْوية والنَّوَابت.

وفي تنصيص المؤلف على آثار الصحابة: التنبيه على أن تعلُّمها لا يقل أهمية عن تعلم الكتاب والسنة؛ لأن الصحابة هم ميزان فهم الوحي، هم الذين شهدوا تنزيله، وعلموا تأويله، مع ما اختُصُّوا به من تعديل الله ورسوله، والشهادة لهم بالتوفيق والهداية، مما يجعلهم أهلا لإصابة الحق.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان، عن معاوية رضي الله عنه.

فصل

الموقف مما شجر بين الصحابة

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

والكفَّ عن الوقيعة فيهم، وتأوُّلِ القبيح عليهم، ويَكِلُونهم فيما جرى بينهم على التأويل إلى الله عَزَّ وَجَلَّ.

**** الشرح:**

عاد المؤلف إلى ذكر موقف أهل السنة من الصحابة، وقوله: (والكفَّ) بالنصب عطفا على (الجِدَّ)، أي: ويرون الكفَّ عن الوقيعة فيهم... الخ.

وموقف أهل السنة من الفتن والاقتتال الذي وقع بين الصحابة: السكوت عن ذلك، وسلامة الصدور للجميع، وحسن الثناء عليهم، وترك الطعن فيهم:

١- لأن الله عَزَّ وَجَلَّ زكَّاهم، ووعدهم الجنة، مع علمه بما سيقع منهم، وقد سبق قول المؤلف: (**ومن أثبت الله رضاه عنه؛ لم يكن منه بعد ذلك ما يوجب سخط الله** عَزَّ وَجَلَّ)، وأيضا يقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، فأمر بالاستغفار لهم، مع علمه بما سيقع بينهم.

٢- ولأن ما وقع بينهم كان باجتهاد وتأويل، لم يكن عن معاندة للحق، ولا لأجل الملك والسلطان.

فعندما قُتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبويع عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالخلافة؛ رأى بعض الصحابة -كمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ألا يدخلوا في الطاعة حتى يُقتص من قتلة عثمان أولا، ولم يدَّع أحد منهم الخلافة لنفسه، ولا نصب القتال عليها، فقاتلهم عليٌّ على

ذلك في وقعة صِفِّين، متأوِّلًا قضية لزوم الجماعة، وهي قضية شرعية، وكان يرى ضرورة استقرار أمر الخلافة أولا، واجتماع الكلمة.

وقبل صِفِّين: في وقعة الجمل: عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم لم يخرجوا لقتال علي، ولا لمنازعته الأمر، بل كانوا يدعون إلى القصاص من قتلة عثمان، والقتال وقع بغير قصد منهم -أصلا-، وإنما لما خشي قتلة عثمان أن يجتمعوا عليهم؛ أنشبوا القتال، فكان كل فريق يدافع عن نفسه.

وعليٌّ لم يقتص من القتلة في أول الأمر لأنهم كانوا كثرة، وكانت لهم قبائل تغضب لهم، فكان لا بد من جمع الكلمة أولا.

وهذه الفتن هي التي أدت إلى ظهور مذاهب أهل البدع في الصحابة:

١- فالخوارج كفَّروا عليًّا ومعاوية ومن معهما.

٢- والمعتزلة فسَّقوا من شارك في الفتن والاقتتال، ومنهم من عيَّن طائفة من المشاركين، ومنهم من قال: فسقت طائفة لا بعينها.

٣- والنواصب أبغضوا عليًّا، وطعنوا فيه، سُمُّوا «نواصب» لأنهم نصبوا العداوة له ولآل البيت.

٤- والشيعة الأوائل ناصروا عليًّا، وقدَّموه على عثمان في الفضل، وهكذا كان بعض أهل السنة قديما، ومن غلا من الشيعة كان يقدم عليًّا على أبي بكر وعمر.

٥- والرافضة أنكروا خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، وقالوا: إن النبي ﷺ أوصى لعليٍّ من بعده، والصحابة كتموا ذلك واغتصبوا حق علي، فكفروا بذلك، ويسبونهم ويطعنون فيهم.

فصل

لزوم الجماعة

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

مع لزوم الجماعة، والتعفُّف في المأكل والمشرب والملبس، والسعي في عمل الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإعراض عن الجاهلين حتى يعلموهم ويبينوا لهم الحق، ثم الإنكار والعقوبة من بعد البيان وإقامة العذر بينهم وبينهم.

**** الشرح:**

هذه القطعة مشتملة على أمور متلازمة، تدخل تحت أصل واحد: «**لزوم الجماعة**»، وبيان ذلك في مسائل:

*** مسألة: الأمر بلزوم الجماعة، ومعنى ذلك:**

تكاثرت الأدلة في الكتاب والسنة تأمر بلزوم الجماعة:

١- قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

٢- وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

٣- وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

٤- وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**»(١).

---

(١) صحيح. أخرجه مسلم.

٥- وعن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالفُرْقَةَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الِاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الجَنَّةِ؛ فَلْيَلْزَمُ الجَمَاعَةَ**»(١).

٦- وعن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِمَامَهُمْ**»(٢).

والجماعة لها ثلاثة معان متلازمة، لا بد من تحقيقها -جميعا-، ولا يتم أحدها إلا بالآخر:

١- **الاجتماع والائتلاف**: فيجب على المسلمين أن يكونوا إخوة متحابين متآلفين على قلب رجل واحد، ومما جاء في هذا المعنى -بالخصوص-:

قال الله عز وجل: ﴿**إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾ [**الحجرات**: ١٠].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «**لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَاهُنَا -وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ- ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ**»(٣).

وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى**»(٤).

---

(١) **حسن لغيره**. أخرجه الترمذي.

(٢) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

(٣) **صحيح**. رواه مسلم.

(٤) **متفق عليه**. رواه الشيخان.

٢- **الحق والهدى**: فالجماعة هي التي توافق الحق، وتتمسك به.

٣- **المجتمع المسلم الذي يدين لحاكم واحد بالسمع والطاعة**: وقد سبق الكلام على هذا.

والمعنى الثاني هو الأصل والأساس، فلا اجتماع إلا على الحق، والحق قد أمر بلزوم جماعة الإمام المسلم، وهذا هو المراد بقول من قال من السلف: «إنما الجماعة ما وافق الحق، وإن كنتَ وحدك».

* **مسألة: التعفف في الكسب:**

وهو مرتبط بلزوم الجماعة، وذلك من وجهين:

١- **أصل الكسب**: فمن لزوم الجماعة: أن يخرج المسلم للعمل والاكتساب، ولا يعتزل ذلك، والاعتزال ليس من منهج أهل السنة، وغالبا ما ينبني على تكفير المجتمعات.

٢- **التعفف في الكسب**: فليس معنى لزوم الجماعة أن نوافقها في كل شيء، وليس معنى ضرورة الكسب أن نحصِّله كيفما اتفق، ولا نبالي: أحلال هو أو حرام، بل يجب طلب الحلال، وترك الحرام، وإذا شاع الحرام أو كثر؛ فإن المسلم ينتقي أقلَّه حرمةً.

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال رسول الله ﷺ: «**أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾** [المؤمنون: ٥١]، **وَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾** [البقرة: ١٧٢]»، **ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ**

حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟!»[(١)].

* مسألة: السعي في الخير:

من لزوم الجماعة: الحرص على نفع الناس، ونشر الخير والصلاح بينهم.

قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۩ ﴿٧٧﴾﴾ [الحج: ٧٧].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»[(٢)].

* مسألة: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر:

وهذا في غاية الأهمية، فليس معنى لزوم الجماعة إشاعة المنكرات وإقرارها، وموافقة الناس فيما يفعلون، بل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو عين لزوم الجماعة، بل هو قوام الدين، وفضيلة الأمة، وأساس استمرار الخير.

قال الله ﷻ: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وقال ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [الحج: ٤١].

وقال ﷻ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى

(١) صحيح. رواه مسلم.

(٢) صحيح. رواه مسلم.

ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ [المائدة: ٧٨-٧٩].

وعن أبي سعيد رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**»(١).

والمعروف لغة: الشيء الحسن، الذي تطمئن إليه النفس.

وشرعا: ما كان حسنا في نفسه، وأمر به الشرع، سواء كان واجبا، أو مستحبا.

والمنكر لغة: الشيء القبيح، الذي تنفر منه النفس.

و شرعا: ما كان قبيحا في نفسه، ونهى عنه الشرع، سواء كان محرما، أو مكروها.

والأصل في الأمر والنهي أنه فرض كفاية؛ لقوله ﷻ: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، ويتعين على من رآه أو علم به، إذا لم يكن هناك من يقوم به سواه؛ لحديث أبي سعيد المتقدم.

* **مسألة: معاملة الجاهلين:**

هذا -أيضا- من لزوم الجماعة؛ لأن الجماعة لا بد فيها من جاهلين، فيُحتاج إلى معرفة كيفية التعامل معهم.

وحاصل كلام المؤلف: أننا نعرض عنهم، حتى نعلِّمهم، ثم نعاقبهم بعد إقامة الحجة عليهم.

وهذا كلام دقيق، فالتعامل مع الجاهلين بغير تعليم ونصيحة لا يجوز؛ لأن

(١) **صحيح**. رواه مسلم.

الأصل الإعراض كما قال ربنا ﷻ: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، والجاهلون عندهم منكرات -ولا بد-، ولا يجوز مخالطة المتلبس بالمنكر دون إنكار عليه.

فإذا حصل التعليم والبيان، ثم وقع الإعراض والإصرار؛ فعندئذ تُستعمل العقوبة، وكل منكر بحسبه، على حسب مراتب إنكاره، وعلى حسب نوع العقوبة المناسبة.

ويكثر الكلام هنا على الهجر -خاصة-، فالمعرض عن الحق والمصر على الباطل بعد إقامة الحجة: يُهجر، كما دلَّ على ذلك الكتاب والسنة:

قال الله ﷻ: ﴿وَٱلَّٰتِى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]، وهجر النبي ﷺ كعب بن مالك وصاحبيه خمسين ليلة لأجل تخلُّفهم عن غزوة تبوك[1].

هذا هو الأصل، إلا أن يترتب على الهجر مفسدة عظمى، وفي كل الأحوال: لا يجوز اتخاذه جليسًا وخليلًا، بل يُقتصر في صلته على قدر الحاجة، مما تندفع به مفسدة الهجر التام.

---

(١) **متفق عليه**. رواه الشيخان، في القصة الطويلة المعروفة، عن كعب بن مالك رضي الله عنه.

الخاتمة

**** قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:**

هذا أصل الدين والمذهب، واعتقاد أئمة أهل الحديث، الذين لم تَشُنْهم بدعة، ولم تلبسهم فتنة، ولم يَخِفُّوا إلى مكروه في دين.

فتمسكوا معتصمين بحبل الله جميعا، ولا تفرقوا عنه، واعلموا أن الله ﷻ أوجب محبته ومغفرته لمُتَّبِعِي رسوله ﷺ في كتابه، وجعلهم الفرقة الناجية والجماعة المتبَعة، فقال ﷻ لمن ادعى أنه يحب الله ﷻ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١].

نفعنا الله وإياكم بالعلم، وعصمنا بالتقوى من الزيغ والضلالة بمَنِّه ورحمته.

**** الشرح:**

بيَّن أن ما ذكره هو اعتقاد أئمة المحدثين، الذين هم أهل السنة والجماعة، ورغَّب في اتباع معتقدهم ببيان أنهم لم يُعرَفوا بسوء الحال في الدين، ولا شك أن كون الإنسان معروفا بالخير مما يرغِّب في اتباعه.

وكلمة (**المذهب**) اسمٌ لما يذهب إليه الإنسان، وكثر استعمالها في الرأي الذي يراه، وتختص اصطلاحا بمسائل الاجتهاد، كالشأن في المذاهب الفقهية؛ لكن يستعملها العلماء أحيانا في مسائل الاعتقاد، فيقال: مذهب أهل السنة.

وقوله: (**لم تَشُنْهم**) أي: لم تَعِبْهُم ولم تُقَبِّحْهم، والشَّيْن: القبح، خلاف الزَّيْن، ومنه حديث الرجل الذي قال: «**إِنَّ حَمْدِي زَيْنٌ، وَإِنَّ ذَمِّي شَيْنٌ**»، **فَقَالَ له النَّبِيُّ ﷺ: «ذَاكَ اللهُ ﷻ»**[1].

---

(١) **صحيح**. رواه الترمذي، عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: (**لم يخِفُّوا**) أي: لم يسرعوا، أو: لم يتحركوا.

ثم حضَّ على الثبات على هذا المعتقد، والاعتصام به، وبيَّن أن ذلك سبيل محبة الله ﷻ ومغفرته للعبد.

نسأل الله أن يوفقنا لذلك، ويحفظنا من الفتن والمكروه.

تم بحمد الله

كتبه

أبو حازم المصري السلفي

انتهاء في ١٢/ رجب/ ١٤٤٧

الفهرس

مقدمة ٤
ترجمة المصنف ٥
إسناد الرسالة ٧
مقدمة الرسالة ٩
تعريف أهل الحديث ٩
تعريف أهل السنة والجماعة ١٠
الإيمان بالله ١١
الإقرار بوجود الله ١٢
توحيد الله ١٣
الإيمان بالملائكة ١٣
الإيمان بالكتب ١٥
الإيمان بالرسل ١٦
أهمية الاتباع ١٩
معنى الهداية ٢٠
فصل: الإيمان بالأسماء والصفات الإلهية ٢٢
اعتقاد أهل السنة في الأسماء والصفات ٢٢
تقسيمات الصفات ٢٥
أشهر المذاهب المبتدعة في الصفات ٢٦
صفة اليدين ٢٧
صفة العلو ٢٩

صفة الاستواء على العرش ٣١
الله مالك خلقه ٣٢
التعليل في أفعال الرب ٣٣
تنزيه الله عن العيوب والنقائص ٣٤
الكلام على نفي الجوارح ونحو ذلك عن الله ٣٥
مسألة الاسم والمسمى ٣٦
التعريف بالمعتزلة ٣٧
التعريف بالخوارج ٣٧
صفة الوجه ٣٨
صفة السمع والبصر ٤٠
صفة القوة ٤٢
صفة الكلام ٤٣
صفة العزة ٤٦
اسم الله «الرزاق» ٤٧
اسم الله «المتين» ٤٧
صفة العينين ٤٧
فصل: الإيمان بالقدر ٥٠
تعريف القدر ٥٠
مراتب الإيمان بالقدر ٥١
فصل: القرآن كلام الله غير مخلوق ٥٦
مذهب أهل السنة في القرآن ٥٦

مذاهب أهل البدع في القرآن ٥٧
فصل: خلق أفعال العباد ٥٩
مذهب أهل السنة في خلق أفعال العباد ٥٩
مذاهب أهل البدع في خلق أفعال العباد ٦١
فصل تابع للإيمان بالقدر ٦٢
الفرق بين القضاء والقدر ٦٢
تفسير الشر في القدر ٦٢
افتقار العبد إلى الله ٦٣
فصل: صفة النزول ٦٤
فصل: رؤية الله في الآخرة ٦٥
مذهب أهل السنة في الرؤية ٦٦
مذاهب أهل البدع في الرؤية ٦٧
الكلام على لفظ «الجسم» ٦٧
الكلام على لفظ «الحد» ٦٨
فصل: الإيمان وحكم الفاسق ٦٩
تعريف الإيمان ٦٩
زيادة الإيمان ونقصانه ٧١
أشهر المذاهب المبتدعة في الإيمان ٧٢
مصطلح «أهل القبلة» ٧٣
الفرق بين الصغائر والكبائر ٧٤
حكم العاصي عند أهل السنة ٧٤

حكم العاصي عند أهل البدع ٧٥
حكم تارك الصلاة ٧٦
الفرق بين الإسلام والإيمان ٧٨
فصل: بعض أمور الإيمان باليوم الآخر ٨٢
الشفاعة ٨٢
الحوض ٨٧
الميزان ٨٨
الحساب ٩٠
فصل: الشهادة للمعين بالجنة أو النار ٩٢
فصل: الإيمان بفتنة القبر ٩٤
تفسير الحياة في القبر ٩٦
ملكا القبر ٩٦
العذاب والنعيم على الروح والبدن ٩٦
دوام العذاب وانقطاعه ٩٧
مذهب أهل البدع في فتنة القبر ٩٧
فصل: ترك المراء في الدين ٩٨
حكم مناظرة أهل البدع ٩٩
فصل: الاعتقاد في الصحابة ١٠٠
تعريف الصحابي ١٠٢
فضيلة الصحابة ١٠٢
تفاضل الصحابة فيما بينهم ١٠٣

فضيلة الخلفاء الأربعة ١٠٤
إثبات خلافة الأربعة ١٠٥
فصل: الموقف من الحكام وحكم الدار ١٠٧
السمع والطاعة للحكام في المعروف ١٠٨
حكم الخروج على الحكام ١٠٩
أداء العبادات مع الحكام ١٠٩
الدعاء للسلطان بالصلاح ١١٠
قتال الفتنة ١١١
قتال البغاة ١١٢
حكم الدار ١١٣
فصل: مسائل متعلقة بالقدر ١١٤
الجنة فضل من الله ١١٤
المقتول هل مات بأجله ١١٥
الحرام هل هو رزق من الله ١١٦
فصل: القول في الجن والسحر ١١٧
الإيمان بالجن ١١٧
إثبات المس ١١٩
إثبات السحر ١٢٠
حكم السحر ١٢١
فصل: مجانبة البدع ١٢٣
تعريف البدعة ١٢٣

ذم البدع ١٢٤
أقسام البدع ١٢٤
فصل: من شمائل أهل السنة ١٢٦
التحذير من أهل البدع ١٢٨
الاجتهاد في طلب العلم ١٢٩
فصل: الموقف مما شجر بين الصحابة ١٣١
موقف أهل السنة من الفتن التي جرت بين الصحابة ١٣١
مذاهب أهل البدع في الصحابة ١٣٢
فصل: لزوم الجماعة ١٣٣
الأمر بلزوم الجماعة ١٣٣
معنى الجماعة ١٣٤
التعفف في الكسب ١٣٥
السعي في الخير ١٣٦
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٣٦
معاملة الجاهلين ١٣٧
الخاتمة ١٣٩
الفهرس ١٤١